جوانب من
التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي
في غزة
١٢٧٣ ـ ١٢٧٧ / ١٨٥٧ ـ ١٨٦١
من خلال الوثائق الشرعية

د. عبدالكريم رافق

كلية الاداب ـ جامعة دمشق

٤ ـ مظاهر اقتصادية :

سنستعرض ، في هذا المجال ، من خلال ما ورد في الوثائق الشرعية ، مراكز الفعاليات الاقتصادية في غزة ، ونماذج من النشاطات الاقتصادية ، مثل مقومات الثروة والدخل ، وعمليات البيع والشراء ، والديون ، واسعار السلع والعقارات والمقارنة بينها ، وكذلك الاقتصاد في الريف ، والعلاقة بينه وبين المدينة . وننهي البحث بدراسة عن المقاييس ، والمكاييل ، والاوزان ، والنقود في لواء غزة .

وقد حفلت غزة ، بدليل اسماء الخانات والاسواق فيها ، بفعاليات اقتصادية مختلفة ، على مر العصور ، ولا عجب في ذلك ، لانها كانت على الطريق التجاري البري

---

* هذه الدراسة مبنية على سجل وحيد يعود لمحكمة غزة في الفترة موضوع البحث ، محفوظ في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق ، ويتالف من ٤٥٩ صفحة من القطع الكبير ، ويضم حوالي ٣٧٤٥ وثيقة. وتسهيلا للبحث فقد اثرنا ، حيث دعت الحاجة الى الرموز المتعارف عليها للاشهر القمرية في التاريخ الهجري ، وما يقابلها في التاريخ الميلادي .

* اعد البحث للمؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام ، الذي انعقد في الجامعة الاردنية في الفترة مابين ٤ ـ ٩ جمادي الثانية ١٤٠٠هـ / ١٩ ـ ٢٤ نيسان ١٩٨٠ م ، وتركزت ابحاثه على فلسطين عبر التاريخ .

وقد نشر القسم الاول من البحث (المظاهر العمرانية والاجتماعية) في العدد الثامن من هذه المجلة (رجب ١٤٠٢ هـ / نيسان ١٨٢ م) ، وهذا هو القسم الثاني منه .

الوحيد الذي يربط بين بلاد الشام ، وما اتصل بها من تجارة الاناضول والعراق وفارس وما وراءها ، ومصر ، كما ان قافلة الحج الشامي ، وهي بالضرورة قافلة تجارة ايضا ، كثيرا ما سلكت الطريق الغزاوي ، في طريق عودتها ، حين كانت محملة بالبضائع من الحجاز . وأم غزة ، كذلك ، عدد من الحجاج ، قاصدين العقبة ، للالتحاق بقافلة الحج المصري . يضاف الى ذلك موقع غزة ، في وسط منطقة زراعية غنية ، قريبة من البحر ومن البادية ، مما يجعلها سوقا لمنطقة واسعة تحيط بها . وكان لهذا الموقع التجاري الهام ، وتنوع الفعاليات الاقتصادية ، المحلية والدولية ، في غزة ، اثره الكبير في اشتهارها عبر العصور .

وقد ذكرت وثائق غزة الشرعية عددا من الخانات فيها تدل اسماؤها على انواع السلع التي تعاطتها . واشهر هذه الخانات ، بدليل ان جميع من زار غزة ذكره أول ما ذكر ، خان الزيت ، الواقع داخل غزة ، بمحلة الخضر ، بخط حمام السمرة . وكان من اوقاف آل رضوان ، الذين اشتهروا في حكم غزة ، في النصف الثاني من القرن السادس عشر . وجاء في كتاب (بيديكر) ان خان الزيت يقع الى الجنوب الغربي من الجامع الكبير ، وان حارة الزيتون تقع الى الجنوب الغربي من هذا الخان . ولا أدل على اشتهار الزيت والزيتون في منطقة غزة من تسمية خان الزيت ومحلة الزيتون باسميهما . وهناك خان الكتان ، ويقع داخل المدينة بمحلة البرجلية . وتسمى الخط ، حيث وجد ، باسمه (خط خان الكتان) ، نظرا لاهميته في تلك المنطقة . وذكر خان زاوية الهنود ، داخل غزة ، بسوق الفخار . ويقع هذا السوق بمحلة البرجلية ، وتسمى خط باسمه (خط سوق الفخار) . ويبدو أن هذا الخان كان لصيقا بزاوية الهنود ، مما جعله يعرف بها ، وقد ذكر (غات) زاوية الهنود ضمن قائمة الخانات ، مما يعني انها استخدمت خانا ، ولا ندري ما اذا كانت الزاوية قد استخدمت خانا في الفترة التي كتب فيها (غات) ، في عام ١٨٨٧ ، ام أن الخان الملاصق للزاوية الحق بها وتسمى باسمها ، أم ان (غات) قد اشار خطأ الى الزاوية على انها الخان . وقد ميزت الوثائق الشرعية ، في فترة دراستنا ، بين زاوية الهنود وخان زاوية الهنود .

ووجد في غزة خان الجمالي ، نسبة الى الحاج علي الجمالي ، بمحلة الزيتون ، بخط الخضر . وقد اشار اليه (غات)(١) باسم خان الجمالة . واذا كانت نسبة الجمالي تدل على تعاطي امور الجمال فربما استخدم الخان لايواء الجمال ، التي نقلت عليها البضائع من غزة واليها . ونظرا لكثرة الجمالة ، فقد عرفت حارة باسمهم ، وهي حارة الجمالة ، بمحلة التفاح . ومن خانات غزة خان القهوة بمحلة السجاعية ، في سوقها . والجدير بالذكر ان قافلة الحج الشامي حملت القهوة (البن) من

الحجاز ، التي اتاها من اليمن وغيرها ، الى الشام . ويبدو ان خان القهوة هـذا كان لخزن القهوة وبيعها ، لا استهلاكها . ووحدت في غزه مقاه (قهوات) تقدم القهوة للجالسين . وهناك خط في غزة عرف بخط القهوة ، في محلة حكر التفاح . كما وجد جامع ، ولعله في محلة حكر التفاح ، عرف بجامع القهوة ، مما يدل على اشتهار القهوة التي عرف الجامع بها . وهناك خط آخر ، يدعى خط القهوة ، بمحلة البرجلية ، وربما كانا خطا واحدا مر بمحلتي حكر التفاح والبرجلية .

وذكر (غات)(٢) خان الغلة ، وخان المعارف ، ووكالات ابو شعبان ، وابـو خضرة ، وعلي ساق الله في غزة . واستخدام التعبير المصري « وكالة » للاشارة الى الخان دليل على الاثر المصري في المفردات السائدة في غزة . ولم تشر الوثائق الشرعية، في فترة دراستنا ، الى هـذه الاماكن ، اما لانـه لم تعرض في محكمة غزة قضايا تستدعي ذكرها ، او لانها ، كلها او بعضها ، وجدت في فتـرة الخمس والعشرين سنة التي فصلت بين فترة دراستنا والفترة التي كتب فيها (غات) وربمـا كانت تسميات قديمة لبعض الاماكن وقد تبدلت آنذاك .

ووجدت في غزة أسواق متخصصة ببيع منتجات معينة ، بعضها من الانتاج المحلي والبعض مستورد من ريف غزة أو من الخارج . وكان للسوق قصبة ، اي ساحة ، تطل عليها الدكاكين . ومن هذه الاسواق سوق الفخار ، بخط الفخار ، بمحلة البرجلية . واشير اليه احيانا باسم سـوق الفواخرية . وبيعت في هـذا السوق المنتجات الفخارية ، التي صنعت في غزة في أمكنة سميت بالفواخير . وذكرت الوثائق وجود خط ، بمجلة البرجلية ، عـرف بخط الفواخير . حيـث تواجدت الفواخير بكثرة ، بعضها بجانب البعض ، كما في المثال التالي : « المشتري الحـاج سلمان بن المرحوم اسماعيل الرايع البايع علي بن خليل القعوة المبيع ١٢ قيراط من اصل كامل في جميع الفاخورة الكاينة بمدينة غزة بمحلة البرجلية بخط الفواخير التي حدها قبلة فاخورة احمد عطا الله وتمامه فاخورة ابراهيم الشويكي ومن يشركه وتمامه حاكورة ابراهيم العيد وشرقا المسطاح التابع لها الداخل في المبيـع ومنـه التوصل وشمالا المشتري ومن يشركه وغربا كذلك المشتري الثمن ١٠٨٠ قرشا»(٣).

ولا نعلم اذا كان خط الفخار ، بمحلة البرجلية ، هو نفسه خط الفواخير ، ولكن مما لا شك فيه أن سوق الفخار ضم دكاكين بيع الفخار ، في حين صنع الفخار في الفواخير التي تجمعت في محلتين : في محلة البرجلية ، بخط الفواخير ، الذي يبدو انه امتد داخل غزة وظاهرها ، وفي محلة الدرج ، بخط مسجد الشيخ ظريف ، وكذلك في ظاهر هذه المحلة . واشتملت الفاخورة على دواليب خشبية ، لصنع

الفخار ، ومسطاح ، وهو عبارة عن ساحة واسعة مكشوفة لتجفيف الفخار فيها بعد صنعه . ويبدو ان غزة اشتهرت بصناعة الفخار نظرا لكثرة الفواخير فيها ، وتخصيص سوق لبيع منتجاتها . كما انها صدرت الفخار الى مناطق اخرى . وذكر ، مثلا . تحميل الفخار على جمال ، ونقله الى القدس . واستمرت صناعة الفخار فيها رائجة ، كما يبدو ، الى درجة ان مصطفى الدباغ ذكر ان احد احياء غزة عرف بالفواخير ، ولكنه لم يعين تاريخ ذلك .

ونظرا للحاجة الى الخبرة في صناعة الفخار ، وربما حرص اصحاب هذه الصناعة على حصرها باسرهم ، فاننا نلاحظ تخصص اسر معينة بها . ومن الاسر التي ذكرتها الوثائق في هذا المجال اسرة قعوة ، التي امتلك عدد من افرادها الفواخير، ومنهم خليل بن قعوة ، واحمد قعوة ، وعلي بن خليل قعوة ، وموسى بن خليل قعوة. ومن الذين امتلكوا الفواخير ، او اجزاء منها ، من غير هؤلاء ، ابراهيم الشويكي . خلف الاقرع ، محمد فلفل ، عبد ربه بن الحاج محمد الغداوي ، الحاج عبد الفتاح ابن مصطفى المشهراوي ، الحاج سلمان بن المرحوم اسماعيل الرايع ، ابراهيم بن أحمد الزنوتي ، أبو عبيد الازعر ، والحرمة امون بنت صالح دغمش . ولا نعلم اذا كانت الحرمة امون مجرد مالكة ، بطريقة الشراء أو الارث ، لفاخورة كاملة ، او جزء منها ، أم انها عملت فيها ايضا . وتدل كثرة المتعاملين بالفواخير ، ملكا او صناعة أو تسويقا ، على ان هذه الصناعة كانت رائجة .

ووجد في غزة سوق الاسكافية (الذين يعملون بصنع الاحذية) ، بمحلة السجاعية ، وتسمى الخط ، حيث موقع هذا السوق ، بخط الاسكافية (او السكافية) . وليس من الضروري ان يقتصر أي سوق حصرا على مهنة معينة ، وان يكن اتخذ اسمها . ففي خط الاسكافية ، مثلا ، ذكر لدكان صباغة . وفي غزة سوق الصوافين ، بمحلة السجاعية ، وسوق الغزل ، بمحلة السجاعية ايضا ، حيث تسمى خط باسمه (خط سوق الغزل) ، وسوق العطارين داخل غزة . ولم يعين مكان وجود السوق الاخير بالضبط ، ولكن ذكر ان ظهر هذا السوق كان مواجه الصبانة (ولعلها الصبانة ، اي المصبنة ، الرضوانية ، التي ذاكرت بكثرة في الوثائق) . ولم يذكر (غات) ، في قائمة الاسواق التي ذكرها في عام ١٨٨٧ ، الاسواق المذكورة سابقا . ولا يعني هذا انها لم تعد موجودة في زمنه . وربما لم تثر اهتمامه ، أو ان اسمها تبدل ، أو ادمج بغيره ، أو انها لم تعد مشهورة بالنسبة لاسواق اخرى .

وذكرت الوثائق ، سوق السراجين ، بمحلة الزيتون . وسوق الخضر ، داخل غزة . ولم يعين مكان وجوده بالتفصيل ، ولعله كان بمحلة الخضر . والملاحظ

انه حين يشتهر سوق ما فان الوثائق لا تشير الى موقعه بالتفصيل ، مثل سوق السجاعية ، الذي غالبا ما اشارت اليه بالسوق داخل غزة . ووجد سوق للحمير ، وسمي خط باسمه (خط سوق الحمير) ، وكان بظاهر غزة ، الى الجنوب الغربي منها . وهناك سوق المسلخ ، داخل غزة ، بمحلة البرجلية ، كما يعتقد ، وربما بيعت في هذا السوق ذبائح المسلخ ، او انه سمي بذلك لوقوعه قرب المسلخ . اما المسلخ نفسه فكان بظاهر غزة ، بضريبة المسيل ، ويؤدي اليه زقاق عرف بزقاق المسلخ . وذكرت الوثائق خط النحاسين ، داخل غزة ، دون ان تذكر المحلة التي وجد فيها ، ولعل التسمية جاءت من كثرة النحاسين في هذا الخط .

ويبدو ان السوق الرئيسي في غزة ، الذي لم يتخصص بسلعة معينة ، ولم يحدد بخط معين ، كان سوق السجاعية . واشتهرت ساحته ، المعروفة بالقصبة ، التي تطل عليها الدكاكين . والى جانب القصبة وجد ، بسوق السجاعية ، خط عرف بخط البازار ، مما يعني ان هذا السوق كان متشعبا . واشارت الوثائق الى السوق الفوقاني بمدينة غزة ، وكانت له قصبة . ولا نعلم سبب تسميته بالفوقاني ، وبالنسبة لاي موقع سمي بذلك . ولعله تسمى بذلك لكونه يقع شمالي سوق السجاعية ، او ربما كان جزءا من سوق كبير اطلق على قسمه الاعلى تعبير السوق الفوقاني .

وكثرت في غزة أماكن الصباغة ، وتوزعت في انحاء متعددة من المدينة لتلبية حاجات المواطنين . واشير الى هذه الاماكن احيانا ، بالمصبغة ، واحيانا اخرى بدكان الصباغة ، وتصعب معرفة وجه الاختلاف بين التعبيرين . ويبدو ان لا فرق بينهما لانهما استخدما بمعنى واحد . ووجدت مصبغة في خط الاسكافية ، بمحلة السجاعية ، واخرى في خط جامع ابن عثمان ، بالمحلة ذاتها . وقد اوقف المصبغة الاولى صاحبها ، احمد بن علي المشهرواي ، على سبيل الى جانبها ، وكانت المصبغة الثانية وقفا على جامع ابن عثمان . وذكرت مصبغتان اخريان بمحلة السجاعية : تملك احداهما عبد الرحمن زموا ومن يشركه ، وملك الاخرى عبد الرحمن زموا أيضا ، ونازعه في ملكية جزء منها السيدان يوسف السقا واخاه علي .

وذكرت صبانتان (مصبنتان) في غزة : الصبانة الرضوانية داخل غزة ، وصبانة بمحلة البرجلية ، بخط بني عامر . ولا يوجد دليل قاطع على ان الصبانة الثانية كانت غير الاولى . ووجدت مشعرة في غزة ، ويبدو انها مكان لغزل شعر الماعز . واشارت الوثائق الى عدد من المعاصر في غزة ، ولكنها لم تذكر تخصص كل منها ، باستثناء واحدة بمحلة البرجلية ، بخط مسجد الشيخ عياد . وقد اشتملت

على حاملين وفرن ومعجن واحواض وشمعة لتثبيت الاحجار ، وهي معـدة لطحن السمسم ، وقد اشترى ثلثيها في ٢٥ جمادى الثاني ١٢٧٣/٢٠ شباط ١٨٥٧ ، السيد خليل بن المرحوم السيد محمد ابي خضرة من صاحبيها بالتساوي الحاج احمد بن المرحوم الحاج خليل العشي والخواجة نقولا ولد جبران الطويل النصراني . واذا صح القول ان معصرة الزيت عرفت باستمرار « بالبد » ، الذي اشارت اليه الوثائق في اماكن كثيرة ، فان المعاصر ، التي ورد ذكرها في الوثائق ، ولـم تعيـن هويتها ، كانت اما لطحن السمسم ، الـذي استخرج منه زيـت السيرج ، كما في المثال السابق ، أو لعصر العنب لاستخراج الدبس . والمعاصر التي اشارت اليها الوثائق هي التالية : معصرةاولاد الغزالي بمحلة السجاعية ، ومعصرة بدوي حتحت بمحلة السجاعية ، بخط الست رقية ، ومعصرة اولاد حتحت بمحلة السجاعية ،بخط جامع ابن عثمان ، ومعصرة اولاد مكي بمحلة الخضر ، بخط معصرة اولاد مكي ، ومعصرة اولاد القهوجي بمحلة البرجلية ، بخـط سوق الحمام ، ومعصرة الحاج حسن بن المرحوم الحاج احمد البورنة (اكتبت احيانا البورنو أو البورنوا) ، بمحلة الزيتون ، بخط الشيخ عطيـة .

وقد ذكر عدد من البدود التي يعتقد انها اختصت بعصر الزيت . وضـم البد المسطاح ، وهي الارض المكشوفة ، حيث يجمع الزيتون قبل عصره ، وحيث رصت وجففت بقايا الزيتون المعصور لتستخدم كوقود . وهناك بد لاولاد شريـر بمحلة الزيتون ، وبد آخر بمحلة الزيتون ، بخط البطل ، امتلك بعضه ، أو كله ، آل مرتجا . واشير الى خربة البد بمحلة الزيتون ، بخط ساقية القيـدة ، والـى خربة بد آخر بمحلة الزيتون عرف ببد زايد ، والى خربة بد ثالثة بمحلة الزيتون ، بخط البطل . وليس غريبا ان جميع هذه البدود قد وجدت بمحلة الزيتون التي اقترن اسمها بهذا الانتاج . وهناك بد بنزلة المشاهرة بظاهر غزة ، وبد آخر ،بظاهر غزة أيضا ، من الجهة القبلية ، بجانب « حارت الزيتون » ، بخط البطل .

واشارت الوثائق الى خربة طاحون بمحلة الزيتون ، اشترى حوالي ثلثيهـا نصار بن الحاج سليمان يسين من اولاد الطحان . وهناك اشارة الى فرن بمحلـة البرجلية ، بخط مسجد الشيخ عياد ، وكان في وقف الشيخ ذكري .

ولم تشر الوثائق الشرعية الى طوائف حرفية في غزة ، في فتـرة دراستنا . وليس ذلك بسبب عدم وجود هذه الطوائف ، بل ربما لان المحكمة الشرعية لم تعد آنذاك المرجع المسؤول عن النظر فيها ، بدليل ان واجبات قاضي غزة التي ذكر بها عند تعيينه لم تنص على النظر في قضايا الطوائف . والجدير بالذكر انقضاةدمشق ،

في الفترة ذاتها ، لم ينظروا في قضايا الطوائف الحرفية ، خلافا لما كان عليه الامر في القرون السابقة ، ابان الحكم العثماني ، وعهد الى مجالس اخرى بالنظر فيهـا . ومع ذلك وجدت اشارات الى وجود حرفيين في غزة ، مثل محمد بن قبيل ، دقاق البارود المصري ، وخليل بن ابراهيم البلعاوي الحداد ، الذي ذكر بمناسبة بيع دكانه المعدة للحدادة بمحلة الخضر ، بسوق الخضر . كمـا جاء ذكـر داود ولد مسعود النحاس الذي ، ورمضان البيطار ، الذي اشترى من الخواجه سالم البصلة خمسة عشر الف مسمار . وورد اسم الحاج مصطفى قصـاب باشي الحج الشريف . وذكر الصوافون بغزة ، وانهم ارباب خبرة ودراية بصناعة الصوف وشرائه .

وهناك قاعات اعدت للحياكة في غزة ، منها واحدة بمحلة السجاعية ، بخـط مسجد علي المغربي ، واخرى امتلكها محمد الاقرع ومن يشركه بمحلة البرجلية ،بخط بني عامـر . وذكرت « القاعة المعدة للحياكة سابقا » ، بمحلة السجاعية ، بخط الحمـام .

* * *

وفي اطار علاقات غزة التجارية مع العالم الخارجي ذكر استيراد الـدرة من الاسكندرية اليها ، عن طريق البحر . وكانت الذرة معبأة بأكياس ، داخل كل كيس ٢٣ ربعا . وكان لتجار غزة وكلاء في الاسكندرية . كما انه تم استيراد الصوف من جدة الى غزة ، بواسطة امين التجار في السويس ، واسمه جريس الظهر . وكان مصدر الصوف في جدة السيد يوسف بناجه ، وله أمين ، اي وكيل ، في غزة ، اسمه السيد احمد يوسف السقا . وكان السيد احمد هذا امينا ، في الوقت ذاته ، لتجار آخرين . وكان الصوف موجها ، في الاصل ، الى الحاج عمر زعيتر بنابلس . ولكن هذا اذن لوكيله ، السيد احمد يوسف السقا ، ببيعه في غـزة . وورد ذكر شراء خيول وبواريد مـن مصر وجلبها الى غزة . وبالمقابل ، صدر الفخـار من غـزة الى القدس .

* * *

ويلاحظ في العمليات التجارية في غزة انتشار الديون بشكل كبير ، ودراسة هذه الظاهرة تلقي ضوءا هاما على البنية الاجتماعية والاقتصادية في غزة وريفها ، اذ يقتضي ذلك معرفة هوية المدينين والدائنين ومهنتهم ، على حد سواء ، ومقـدار مداخيلهم . ويقودنا ذلك الى معرفة انواع الثروة ، وتوزعها بين الناس ، وكيفية توظيف الرساميل ، والعقلية التجارية التي حركت ذلك . واهـم مصدر لمعرفة هذه

التفاصيل هو ضبوط تركات ، اي مخلفات ، المتوفين . ولابد من الاشارة هنا الى انه ليس من الضروري أن تسجل كل تركة في سجل الوثائق الشرعية ، اي ان عددا من التركات لم يسجل بسبب عدم وجود خلاف حولها يستدعي عرضها على القاضي. كما أن ضبط التركة لا يجري مباشرة بعد وفاة صاحبها بدليل ان حسين بن حمودة الدباغة توفي في شهر ذي القعدة ١٢٧٣/حزيران – تموز ١٨٥٧ ، في حين ان تاريخ ضبط متروكاته وبيعها ، كان في ٥ ربيع الاول ٢٤/١٢٧٤ تشرين الاول ١٨٥٧ . ويبدو أن هذا التأخير كان بسبب ثروته الكبيرة ، وضرورة حصرها ، وجمع ما أمكن من الديون التي كانت له بذمة الناس . ونجد ، بالمقابل ، ان التركة البسيطة ، التي لا مشكلة تقتضي تأخير ضبطها ، سجلت بعد وفاة صاحبها بوقت قصير ، مثل تركة مصطفى افندي اسطنبلي ، اون باشي كرنتينة غزة ، المتوفى بخان يونس في ١٠ رجب ٢/١٢٧٦ شباط ١٨٦٠ ، والتي سجلت في سجل محكمة غزة بتاريخ ٢٣ رجب ١٥/١٢٧٦ شباط ١٨٦٠ . ولم يشر ضبط التركة في الغالب ، الى تاريخ الوفاة ، او الى مكان سكن المتوفى ، أوعمله . ويمكن استنتاج مهنته من تفاصيل الادوات التي وجدت في دكانه ، ومن طبيعة الاعمال التي قام بها .

ونعرض فيما يلي نموذجا لهذه التركات يتمثل في ضبط تركة ابراهيم ابو ريالة الحداد : « بيان ضبط تركه ابراهيم ابو ريالة الحداد المنحصر ارثه في اولاده عبد القادر واحمد وعزيزة وشنن القاصرين عن درجة البلوغ ومحمد وعبد ربه وخديجة البالغين وفي زوجتيه هما الحرمة زينب بنت خليل ابو حمار وفاطمة البكر القاصرة بنت محمد كشكوا وذلك بحضور ومعرفة كل واحد من محمد البالغ المذكور الاصيل عن نفسه والمنصوب الان من قبل مولانا الحاكم الشرعي على اخوته القاصرين المذكورين وبحضور عبد ربه ومحمد بن خليل ابو حمار الوكيل الشرعي عن اخته الحرمة زينب الزوجة المذكورة بشهادة وتعريف كل واحد من عبد الهادي الحداد وعبد ربه المذكور وبحضور محمد كشكوا ولي الزوجة الثانية وبحضور محمد الوصي وكيل خديجة البالغة بشهادة وتعريف كل واحد من محمد بن شاهين الخزامي وحسين بن نصار أبو تريا التعريف الشرعي وهو هذا كما يأتي بيانه بالمفردات .

ثمن عدة الدكان على عبد ربه ابن المتوفى ، ٧٠٠ (قرش) ، دين ثابت قبل جبر العقاد الخاني بموجب سند ، ١٣٠٠ ، دين قبل سعودي واخيه طالب العقاد بموجب سند ، ٩٨٠ ، دين قبل ابراهيم عبد الدايم الخاني بموجب سند ، ٥٢٠ ، دين قبل الحاج حسن الراعي بموجب سند ، ١٣٥ ، دين قبل سعد الدين مرتجا بموجب (فراغ) ، ١٣٥ ، المجموع ٣٧٧٠ .

مصارف نافذة : تجهيز وتكفين ومصارف ، ١٥٠ ، مؤخر الزوجة ، ٢٠٠ ، رسم التركة ، ١٠٠ ، كتاب ، ٣٠ ، رسلية ، ٦ ، المجموع ٤٨٦ . الباقي ٣٢٨٤ .

خص الزوجة الحرمة زينب بحق قيراط ونصف قيراط ، ٥ر٢٠٥ (٥ تساوي نصف قرش أي ٢٠ مصرية) ، خص الزوجة الشابة فاطمة القاصرة بحق قيراط ونصف قيراط ، ٥ر٢٠٥ ، خص ولده عبد ربه البالغ استحقاقه ، ١٥ر٥٢٢ ، (١٥ مصرية من اربعين مصرية) ، خص ولده محمد البالغ بحق استحقاقه ، ١٥ر٥٢٢ ، خص عبد القادر القاصر بحق حصته ، ١٥ر٥٢٢ ، خص احمد القاصر بحق حصته ، ١٥ر٥٢٢ ، خص عزيزة القاصرة ، ٧ر٢٦١ (أي سبع مصريات) ، خص شنن القاصرة ، ٧ر٢٦١ ، خص خديجة البالغة ، ٧ر٢٦١ ، (المجموع) ٣٢٨٤ تحريرا في غرة رجب ١٢٧٣/ (٢٥ شباط ١٨٥٧) .

ثم قضى مولانا الحاكم الشرعي لرسم طعام وشراب واكسوة عزيزة وشنن في كل يوم عشرة قروش فضة واذن لوصيها المذكور في انفاق ذلك عليهما مياومة وقبل منه ذلك غرة رجب ٧٣ .

الشهود : عبد الهادي الحداد ، محمد شاهين الخزامي ، حسين نصار ابو تريا ، نصر الله محمد المغير ، محمد ابو حمار ، السيد حسين ابو سيدو ، يوسف الكاتب ، الفقير علي م (اي علي الجاعوني كاتب المحكمة الذي انتدب من قبل القاضي لضبط التركة وتوزيعها) » .

ولم تتعرض التركة الى العقارات التي خلفها المتوفى ابراهيم ابو ريالة الحداد. ونستدل عليها(٤) من بيع الزوجة فاطمة القاصرة الى بقية الورثة حصتها ومقدراها قيراط ونصف قيراط مما يلي : جميع الدكان بخط النحاسين ، جميع الدار ،بمحلة الزيتون ، بخط مسجد الشمعة ، جميع الحاكورة ، بمدينة غزة ، بخط الكمالية . وقبضت عن حصتها هذه ٥٠٠ قرش . وهذا يعني ان ثمن كامل عقارات ابراهيم ابو ريالة الحداد يعادل ٧٩٢٨ قرشا . وبذلك يكون مجمل ثروته ، المنقولة وغير المنقولة ، ١١٢١٢ قرشـــا .

ومما يسترعي الانتباه ، اول شيء ، في تركة ابراهيم ابو ريالة الحداد ، وفي ضبوط التركات بصورة عامة ، ان الدولة لم تتقاض ضريبة على التركات . اما رسم التركة ، الذي اشير اليه احيانا برسم جناب الافندي (اي القاضي) ، فكان اجر القاضي . وهذا الرسم زهيد القيمة ، بلغ في ضبط تركة ابراهيم ابو ريالة ، الذي بلغت ثروته المنقولة ٣٧٧٠ قرشا ، مائة قرش ، اي بنسبة ٢٦ بالالف منها . ومن

دراسة رسوم التركات الاخرى يتبين ان نسبة الرسم تراوحت بين ١٠ و ٢٦ بالالف. ولم تتبين لنا قاعدة ثابتة لحساب نسبة الرسم ، الذي اختلفت من تركة الى اخرى .

ونلاحظ كذلك في ضبط تركة ابراهيم ابو ريالة ان ضبط التركة وتوزيعهاتناول فقط الثروة المنقولة ، ولم يتطرق ، في هذه الثروة ، الى محتويات الدار التي كانت تباع في العادة في تصفية التركات . أما الثروة غير المنقولة فلم يتعرض لها ضبط التركة ، وبقيت مشاعا الى ان رغب احد الورثة بالحصول على حصته منها . والغالب في ضبوط التركات عدم ذكر الثروة غير المنقولة التي خلفها المتوفى الا في الحالات التي فاقت فيها قيمة ديونه مجموع ثروته فيعمد عندئذ الى بيع العقارات لتغطية كامل الديون ، او جزء منها ، اذا لم يف ثمنها بمبالغ الديون المترتبة على المتوفى . ومما يجدر ذكره ان وثائق غزة الشرعية اشارت الى متروكات المتوفى ، التي توزعها ورثته ، بالمنقول ، وهذا لا يشمل الممتلكات غير المنقولة « ما عدا العقار والجدار فانه باق بينهما على حاله وكل منهما له ان يتصرف فيه بقدر استحقاقه »(٥) .

ويلاحظ أيضا في تركة ابراهيم ابو ريالة ان نسبة الاموال المنقولة الى غير المنقولة (٣٢٨٤ قرشا الى ٧٩٢٨ قرشا) بلغت ٤ر٤١ بالمئة ، وهي نسبة من السيولة المادية لابأس بها من مجموع الثروة . واذا صح ان ابراهيم ابو ريالة كان حدادا ، بدليل ان كلمة « الحداد » ، كما يبدو ، لقب مهنته ، وليست نسبته ، وكذلك بدليل انواع الادوات المتعلقة بمهنة الحدادة التي وجدت في دكانه ، فان رأسمال هذا الحداد ، البالغ ٧٠٠ قرش ، وهو ثمن عدة الدكان ، والذي يمكن اعتباره نواة الثروة ، يشكل توظيفا ضئيلا ، ولكن مربحا جدا ، للمال ، بالنسبة لكامل الثروة التي بلغ مجموعها ١١٢١٢ قرشا ، اي ان نسبة الربح بلغت حوالي ٧ر١٥٠١ بالمئة ، دون أن تدخل فيها نفقات معيشته واسرته . ومما يدل على ان ثروة ابراهيم ابو ريالة غير المنقولة كانت بكاملها من املاكه الخاصة ، ولم تكن جزءا من مشاع ، ان زوجته فاطمة القاصرة حين اخذت حصتها البالغة قيراطا ونصف القيراط احتسبت على اساس كامل العقارات التي ملكها زوجها ، وكان من الممكن الوصول الى قناعة اضافية بأن هذه الثروة غير المنقولة جناها ابراهيم ابو ريالة بنفسه ولم يرثها عن احد ، فيما لو كانت وثائق غزة الشرعية اكثر تفصيلا ، اي ان تذكر ، كما فعلت وثائق دمشق مثلا في الفترة ذاتها . ان العقارات حصل عليها صاحبها بطريق الشراء لا الارث .

ان الثروة التي جمعها ابراهيم ابو ريالة الحداد ليست معيارا لحجم ثروات الحرفيين الاخرين . فثروات هؤلاء كما تظهر ضبوط تركات الحرفيين ، لم تبلغ حدود

ثروة الحداد ابو ريالة . مثلا ، ثروة مصطفى المناخلي ، الذي كانت حرفته صنع المناخل وما يتعلق بها ، بلغت ٦٩٧ قرشا . وترتب على التركة ٥ر١٣٤ قرشا من المصاريف ، فيكون بافي الثروة ٥ر٥٦٢ قرشا(٦) . أما اسعد الخاني الاسكافي فلم يخلف سوى داره التي بيعت بـ ١٢٠٠ قرش ، في حين بلغت ديونه ٢٤٦٢ قرشا . وقد وزع ثمن الدار ، بعداقتطاع مبلغ ٥ر٤٧ قرشا مقابل رسوم ومصاريف المتوفى، على أصحاب الديون . والذي حصل من هؤلاء على كامل حصته من الدين كان السيد خليل الشوى ، لان الدار كانت مرهونة لديه ، بطريق بيع الوعد ، لقاء مبلغ قدره ٥ر٤٥٧ قرشا(٧) . وقدرت ثروة سالم الطحان بـ ١٧٠٦ قروش ، وبلغت ديونه ٤٥٤. قرشا . فوزعت الثروة على أصحاب الديون بنسب متفاوتة(٨) .

ويمكن تفسير بروة ابراهيم ابو ريالة بالديون التي عقدها ، والتي لم تبرز في تركات الحرفيين الاخرين ، بل على العكس كانوا ضحيتها لانهم اغرقوا بالديون ، وما تضمنته من نسبة مرتفعة من الفائدة ، التي يبدو ان الدائنين تقاضوها ، مما ضاعفها عدة مرات . ولم تشر الوثائق الشرعية بالنص الى الفائدة أو نسبتها ، في قضايا الدين ، لانها غير مقبولة شرعا ، ولكن اشير اليها احيانا ، بصورةغيرمباشرة، باصطلاح « مرابحة المال بالفائدة » ، كما في المثال التالي :بيانالذي قبضته الحرمة فاطمة بنت محمد الادهم من تركة ولديها عبد الخالق واحمد من يد شعبان بن الحاج أحمد بسيسه ٢٠٠٠ درهم بالاضافة الى ١٠٠٠ مرابحة المال بالمعاملة وذلك عما خص عبد الخالق واخيه ، فاصبح المجموع ٤٠٠٠ . ومات عبد الخالق عن القدر المذكور وعنه ورثته والدته واخته شقيقته واخته لابيه واخوته لامه (٩) . ولا نعلم مقدار الفترة التي تمت فيها المرابحة ، ولكن نسبة المرابحة التي بلغت الثلث ، تعتبر فائدة كبيرة . مهما كانت الظروف . وهناك مثال آخر يؤكد الفائدة ونسبتها المرتفعة ورد في ضبط عبد الله بن علي الجبالي(١٠) . فقد ذكر ان له جملة من الديون بلغت ٢٠٢٨٦ قرشا (من أصل ثروته البالغة ٢٢٢٦٣ قرشا) . واخذ هذه الديون ، بذمة علي ابن بدر شعث ، بلغ مقداره ٣٢٥٠ قرشا . وحين حساب ما تبقى من الثروة للورثة نقص مبلغ الدين هذا ، الذي بذمة علي بن بدر شعث ، من ٣٢٥٠ الى ٥٥٣ قرشا ، لانه « صار دفعه قبل وفا الاجل وقطع زيادة الربح على قدر المدة » . ولا توجد هنا ايضا اشارة الى نسبة الفائدة ، او مدة وفاء الدين ، سواء الفعلية منها ،التي دفع مبلغ الـ ٥٥٣ قرشا على اساسها ، أو النظرية ، التي توقع ان يصل اجمالي المبلغ فيها الى ٣٢٥٠ قرشا . ولكن يلاحظ ان مبلغ الـ ٥٥٣ قرشا ، الذي دفعه علي ابن بدر شعث ، لا بد وانه اكثر من اساس المبلغ الذي استدانه ، لانه يتضمن بعض الفائدة عن الفترة منذ استلامه المبلغ من الدائن وحتى وفاء الدين ، وعلى هذا ، فان مقدار الدين ، الذي كان أقل من ٥٥٣ قرشا ، كان

مقدرا له ان يبلغ ٣٢٥٠ قرشا ، فيما لو استكمل كامل مدة اجل الدين ، وهذا دليل على فائدة مرتفعة جدا ،اي ان المبلغ الاساسي كان مقدرا له ان يتضاعف ست مرات تقريبا .

ومن ثلاث واربعين تركة لرجال ، وردت تفاصيلها تامة في سجل وثائق غزة الشرعية (توجد ضبوط تركات أخرى لم تستكمل في السجل) ، نجد أن خمس تركات بلغت النفقات المترتبة على اصحابها أكثر من الثروة التي جمعوها ، من اموال منقولة وغير منقولة ، لذا اعتبرت هذه التركات مثقلة بالديون . ودفعت نسبة معينة من الديون لاصحابها ، في هذه الحالات ، بقدر ما سمحت به الثروة . وقد بلغت هذه النسبة ، مثلا ، في تركة صالح الدويري ، خمسين قرشا لكل مائة قرش من الديون . وفي حال عجز التركة عن مبلغ معين ، واقتدار الورثة على دفعه ، قسط المبلغ على الورثة ، كل على قدر حصته ، لصالح ارباب الديون .

وادنى ثروة وردت في ضبوط التركات كانت لمحمد المصري ، سواق ساقية حمام السمرة بغزة (لعله كان يعنى بدفع المواد المتراكمة في ساقيتها ، وبالتالي تنظيفها) ، اذ بلغت ٥١ قرشا . وقد استهلكت بكاملها في مصاريف الوفاة ، وكان اولاد محمد المصري غائبين في مصر .

ويلاحظ في التركات ان الثروات الكبيرة جمعت عادة من التجارة والزراعة وتوظيف المال في الديون ، وحتى من الاستدانة وتوظيف المال المستدان في اعمال رابحة . وسنستعرض أكبر ثلاث ثروات بين التركات . وكان أقلها ثروة درويش السيروان ، الذي تعاطى تجارة الاقمشة ، وعمل بالزراعة . وبلغ مجموع ثروته المنقولة ٣٦٣٥٨ قرشا ، منها ٧٢٨٦ قيمة موجودات دكانه ، و ٢٥٨٤ مجموع النقود المختلفة ، التي وجدت بالدكان ، و ٢٦٤٨٨ ثمن حبوب وحيوانات مختلفة .. وبلغت مصاريفه ٢٤٨٥١ قرشا ، منها ٢١٧٨١ قيمة ديون ترتبت عليه . وبذلك بقي من تروته ١١٥٠٧ قروش . ولم يتعرض ضبط التركة الى الممتلكات غير المنقولة . ومما يلفت الانتباه ان نسبة الديون الى مقدار الثروة (٢١٧٨١ الى ٣٦٣٥٨) بلغت حوالي ٦٠ بالمئة ، مما يدل على أهمية السيولة المالية وعدم اللجوء الى تخبئة المال على مقياس كبير ، وتعطيل الفعاليات الاقتصادية بالتالي . كما انه يدل على عقلية تجارية ناشطة عمدت الى الاستدانة وتوظيف المال بشكل مربح . ونستدل من ذلك ايضا أن الربح من المتاجرة فاق الربح الناتج عن فائدة الديون ، على كبر هذه الفائدة .

وفاقت ثروة درويش السيروان في الاهمية ثروة السيد عبد القادر بن صالح الشوى ، اذ بلغت ٤٨٣٥٨ قرشا ، منها ١٩٠٠٧ وجدت نقدا بصندوقه ، و ١٢٣٠٠

قيمة ديون (منها ٦٩٩٤ بذمة اهالي قرية حتا) و٨٦٥٠ ثمن حنطة وذرة وشعير . وبلغت مصاريفه ١١٩٦٤ قرشا ، منها ٧٠٨٥ ديون عليه للافراد ، و ٢٥٣١ قرشا مطلوبة منه للميري ، بمقابل زراعته في قريتي بيت طيما وبرير . وبلغ باقي ثروته ٣٦٣٩٣ قرشا(١١) ومن جديد ، نلاحظ أن الديون كونت نسبة كبيرة من توظيف المال ، بلغت ٤ر٢٥ بالمئة من أصل الثروة . ويمكن القول أن ثروة عبد القادر الشوى بنيت بمعظمها على سيولة نقدية بلغ مجموعها ٤٠٩٢٣ قرشا ، منها ١٢٣٠٠ ديون عقدها، و ١٩٠٠٧ وجدت نقدافي صندوقه ، و ٧٠٨٥ ديون استدانها ، و ٢٥٣١بذمته للميري ، وجميع ذلك من أصل ثروته البالغة ٤٨٣٥٨ ، أي بنسبة ٦ر٨٤ بالمئة . في حين ان الواردات الزراعية بلغت حوالي سدس ثروته فقط .

واكبر ثروة بين التركات في سجل غزة خصت السيد حسين بن السيد حمودة الدباغة . وكان تاجر اقمشة في الاساس ، ووظف بعض امواله في الريف . وقد بلغت ثروته ٦٥٠٨٦ قرشا ، منها ٥ر٣٦٠٨١ قيمة موجوداته (بما فيها ١٤٠٥٠ ثمن بقر في قرية دير سنيد وغيرها) ، والباقي ، وبلغ ٥ر٢٩٠٠٤ ديون بذمة الناس . وكانت مصاريفه ٣٧٨٠ قرشا ، فيكون باقي التركة ٦١٣٠٦ قروش وزعت على الورثة(١٢) .

ويلاحظ أن نسبة الديون التي كانت للسيد حسين الدباغة بذمة الآخرين بلغت ٥ر٤٤ بالمئة من ثروته . واذا ما قارنا ذلك مع نسبة الديون التي عقدها كل من درويش السيروان وعبد القادر الشوى ، وعدد كبير اخر من أصحاب التركات في غزة ، تبين لنا الطابع الراسمالي لثروة معظم الاغنياء في غزة ، ممن ذكرت اسماؤهم في الوثائق الشرعية . ولكثرة ماشاع أمر الدين بين الناس غصت صفحات الوثائق الشرعية بتعابير « دين » و « ديون » و « ديانة » . وشاع كذلك استخدام تعبير « ان بذمته مبلغ كذا » بطريق الدين الشرعي .

ويلاحظ على الديون ، في غزة ، انها فردية ، بمعنى أن الدائن فرد ، وليس مجموعة افراد أو شركاء . ومعظم الذين استدانوا كانوا افرادا في الغالب . واختلف امر ذلك في الريف ، حيث اعطيت الديون ، من قبل افراد في غزة ، الى بعض سكان قرية ما ،أو كلهم ، بصورة جماعية . وكانت مسؤولية هؤلاء في وفاء الدين جماعية ايضا ، مما يدل على حاجة سكان الريف الجماعية للاستدانة ، وعلى اعمالهم الزراعية المشتركة ، ربما لانهم عملوا في الارض ولم يملكوها ، وعلى عدم ملاءة احدهم للاستدانة بمفرده . ولم نعثر على أمثلة على استدانةالمالمنالدولة . وقد عمد بعض

الاغنياء ، كما في مثال عبد القادر الشوى ، الى تأخير دفع مال الميري للدولة ، وتوظيف ذلك في اعمالهم ،وكأنه دين ، رغما عن الدولة ، ولكن بدون فائدة . وهناك أمثلة عن ديون بذمة الافراد لجوامع غزة ، مثلا ، ورد في تركة عبد القادر الشوى دين بذمته الى مسجد السيد هاشم ، وقدره ٥ر٨٧ قرشا(١٣) . وورد في تركة حسن دلول وجود دين مقداره ٥ر٢٧٩ قرشا ، ثابت عليه لجهة جامع الخضر بشهادة محمد درويش وسلامة الهليس(١٤) . والسؤال الهام الذي يطرح هنا : هل هذا الدين استدانة من مال الوقف ولفائدته ، أم أن الدين الذي كان بذمة هؤلاء الافراد للجوامع هو لقاء مال الحكر المترتب على بعض ممتلكاتهم لفائدة هذه الجوامع .

وعمد معظم الناس الى الاستدانة والادانة في آن معا . وغالبا ماكانت الديون زهيدة جدا ، اذ بلغت قرشا في اكثر من حالة . وهذا يدل على القيمة الشرائية للقرش ، وفي الوقت نفسه على قلة الدخل ، مما يعزز أهمية المبالغ الصغيرة ، وعلى اهتمام المحكمة بالنظر في اقل الديون . ونستشف من ذلك ايضا درجة عالية من الالتزام بالحقوق المالية مهما صغرت . وكثرة المداينة دليل على حاجة الناس اليها ، وعلى أن الدين كان أمرا عاديا ولا غضاضة اجتماعية فيه ، كما انه كان وسيلة من وسائل توظيف المال والربح بأقل جهد . وتقيد الناس بوفاء الديون ، الا في الحالات التي ثبت فيها الافلاس (وفي هذه الحالات كان مجموع الثروة يقسط على الدائنين ويلتزم الورثة بوفاء الدين) ، يدل على مستوى متميز في العلاقات العامة ، وعلى احترام الالتزامات المالية ، وعلى فعالية القضاء في جعل الناس يحترمون عقود الدين، لذلك قلما لجأ اصحاب الديون الى القضاء لاستيفائهم ديونهم الا في حالات قليلة ، مثل حل تركة أو افلاس صاحبها .

ونلاحظ من ضبوط التركات ان اسماء الدائنين لم تقتصر على افراد معينين ، أي ان الدائنين لم يكونوا قلة من المحترفين ، كما انهم لم يقتصروا على أسر معينة . وشيوع الدين دليل على أن عددا كبيرا من الناس قد تعاطوه . ولم تكن للديون حدود مذهبية ، فقد استدان المسيحيون من المسلمين ، كما استدان هؤلاء من أولئك . ولجأ المسيحيون ، في الديون التي عقدوها فيما بينهم ، الى المحكمة الشرعة للفصل في الخلافات التي وقعت بينهم . ولكن المبالغ التي التزم بها المسيحيون ، كدائنين ومدينين ، اذا ماقيست بالديون بين المسلمين ، بدليل ماورد في ضبوط التركات التي درسناها ، كانت متواضعة الى حد كبير . وربما دل ذلك على عدم ثرائهم ، أو عدم رغبتهم بالمغامرة بالمال ، واكتفائهم بما هم عليه . وحضر المسيحيون البيع العلني لتركات المسلمين ، واشتروا منها .

واشتهرت النساء كدائنات ، وقلما ذكرن كمستدينات من الرجال ، اذ كن يستدن من بعضهن . ومن دراسة ضبوط التركات نجد أن الرجل استدان ، أول الامر ، من زوجته ، أو زوجاته ، ومن بناته ، مثلما استدان من أبنائه ، كما انه استدان من نساء اخريات . وتألفت ثروة النساء ، في الغالب ، من حلي متنوعة ، بالدرجة الاولى ، ومن نقود ، على اختلاف انواعها . ومصادر ثرائهن ، في الغالب ، كان ارثا ، أو وصية ، أو مؤخر مهر . ولابد انهن عملن في بعض الاعمال ، مثل الزراعة ، وصناعة الالبان ، وقطف القطن وغزل خيوطه . ووظفت النساء المال في الديون ، وشراء العقارات ، واحيانا شراء الماشية .

ومن دراسة ثمانية ضبوط كاملة لتركات نساء توفين في غزة ، يتبين لنا ان ثروة اغناهن ، وهي زينب الرملي ، ويبدو انها لم تكن متزوجة ، قد بلغت ٣٣٢٦٧ قرشا ، من ذلك ٩٣٥٢ قيمة حليها وانواع النقود التي وجدت لديها ، و ١٦٠٠٠ قرش دين عقدته لشخص واحد ، و٥٠٠٠ قيمة حصص في عقارات ، ويعادل ذلك ٣٠٣٥٢ قرشا . والمبلغ المتبقي من مجموع الثروة هو ثمن امتعة وممتلكات شخصية . والشخص المدين للسيدة زينب كان السيد احمد عودة ، ولا نعرف أكثر من ذلك عنه . وكان للسيدة زينب معتوقتان أوصت لهما ببعض المال ، وهما الحاجة حليمة ومحبوبة .

وتجاوز سكان غزة نطاق مدينتهم في عقد الديون ، فاستدان منهم الريفيون ، وقلما حدث العكس . ويدل هذا على تدفق رأس المال من المدينة الى الريف ، وتبعية الريف المالية للمدينة ، وعلى نمو الثروة في غزة عن طريق استثمار الريف . واعطي الدين لقرية بكاملها أو لجماعة منها . والى جانب الديون ، وظف سكان غزة جانبا من مالهم في الزراعة ، أو في تربية الحيوانات في الريف .

ووصف الدين في الوثائق الشرعية بانه دين شرعي . وتم بموجب سند . واذا ما دعت الحاجة فان صحة السند أو عدمها يثبتها الشهود ، وتدعم باليمين . واقتضى الامر ، في بعض الاحيان ، ايداع رهن لقاء الدين ، كأن ترهن حلي أو عقار مثلا . ولجيء احيانا الى كفالة شخص لاخر لتأمين وفاء الدين . ولم يكن الدين باستمرار نقدا ، اي مالا يقدم للغير ، بل احيانا ، ثمن محاصيل ، او حيوانات ، او غيرها ترتبت بذمة شخص ، أو مجموعة اشخاص ، وخاصة في الريف ، واعتبر هذا الثمن دينا شرعيا . وكثيرا ماذكر أن فلانا بذمته مبلغ من المال الى شخص آخر . وكلمة « بذمته » لاتشير دائما الى الدين الا اذا اقترنت بالعبارة التالية « بطريق الدين الشرعي » . وقد تعني ، بمفردها ، ان اصل مال الذمة ارث ، أو

مهر ، اوقرض . ووصف القرض ، أحيانا ، بانه قرض شرعي . ولاندري اذا كان القرض الشرعي تضمن فائدة . واستخدمت كلمة « القرض » مرادفة لكلمة « القرضة » ، كان يقال ان فلانا له بذمة فلان قرضة شرعية ، أو ان يذكر انه وجدت في دكانه دراهم قرضة .

وحدد لوفاء الدين موعداول، او مؤجل ، فيتاريخ معين ،كغرة شهر ، أو يوم في شهر ، حدد على أساس رؤية هلال الشهر الذي يستحق فيه وفاء الدين . ويقتضي ذلك شهود اثبات لرؤية الهلال . وحين عجز شخص عن الوفاء بالدين ، وثبت انه معسر ، قسط المبلغ ، او الغي جزء منه . وطبيعي انه اذا كان للمدين عقار بيع لوفاء الدين . ولجيء في وفاء الدين الى نوع من بيع العقار ، تضمن مايشبه الرهن والفائدة ، كان يعد مشتري العقار بائعه ، الذي قبض الثمن ، انه ان جاءه خلال مدة معينة بنظير الثمن رد له المبيع . واباح البائع للمشتري ، في هذه الحال ، الانتفاع بالعقار ، سكنا أو تأجيرا ، او ثمرا ؛ مادام الثمن باق بذمته . وطبيعي ان هذا الانتفاع هو نوع من انواع الفائدة . وسمي هذا النوع من البيع « بيع وعد بالاباحة »(١٥) .

★ ★ ★

ومن مظاهر الحياة الاقتصادية الاوقاف ، من حيث ان مواردها استخدمت لاعاشة عدد كبير من السكان ، ارتبطوا اما بخدمتها ، او باقتسام مواردها ، حسب نوعية الوقف ، خيريا كان أم أهليا (ذريا) . كما ان الفائض من واردات الاوقاف الخيرية وظف ، عادة ، في شراء عقارات باسم الوقف . ونظرا لكثرة الجوامع ، والاماكن العامة الخيرية الاخرى ، مثل الزوايا والسبل والحمامات ، في غزة ، والعقارات التي اوقفت عليها ، والموارد التي اغدقت عليها ، فقد شغلت الاوقاف حيزا كبيرا من الثروة الاقتصادية .

واستخدمت كلمة « الحكر » للدلالة على اجرة الاراضي الموقوفة والمؤجرة ، والفعل منها « استحكر » ، أي استأجر ارض الوقف . وعرف ناظر الوقف ، الذي اجر الوقف « بالمحكر » . كما عرف مستأجر الوقف « بالمستحكر » . والشرط في الحكر « ان يكون فيه الحظ والمصلحة لجهة الوقف » ، وان يكون مساويا لحكر مثل الوقف ، اي ليس فيه غبن للوقف . واستدعي ، عادة ، الشهود لاثبات ذلك .

واشـــهر وقف اهلي في غزة ، في فترة داســـتنا ، هو الوقف الرضواني ، نسبـــة الى الامير رضوان بن الامير مصطفى ابي شاهين ، الذي اشـــتهر في غزة في النصف الثاني من القرن الســادس عشر . وكانت لهــذا الوقف مقاطعات حتى داخل مدينـــة حلـــب الشـهباء وفي ضواحيها . وعيـــن افراد آل رضوان ، وآل وفـــا العلمي ، وآل رباح الحسيني ، ابـــان فترة دراســـتنا ، نظارا على وقف آل رضوان . ويلي هـــذا الوقف في الاهمية وقف حسين باشا ابن مكي ، الذي كان حاكما على غزة ، ثم نقل منها واليا على دمشـــق في عـــام ١٧٥٧ . وعين افـــراد من اسرة مكي نظـــارا على هـــذا الوقف . وكثيـــرا ما كان الناظر هـــو نفســـه المتكلم ، او المتولي ، علـــى الوقف . وذكرت الوثائـــق وظيفتي مشارف اول ومشارف ثـــان على الوقف ، الى جانب الناظر . وعينت المراة ناظرة ومتولية على الوقف .

وكانت عمليات الايقاف ناشـــطة في غزة ، في فترة دراستنا ، من قبـــل الرجـــال والنســاء على حد سواء ، ومالت كفتها لصالـــح الاوقاف الاهلية او الذرية . ولهـــذا الامر دلالته لانه يضمن بقاء الثروة في عقب الواقف ، واستفادة هذا العقب منها ما دام قائما . والمعروف في العهد العثماني ، وخاصة منذ القرن الثـــامن عشر ، حين كثرت مصادرة الدولة للاغنياء ، ان عمد هؤلاء الى تحويل ممتلكاتهم الى وقف اهلي ، خشية مصادرة الدولة لها . وهكذا اوقف السيد حسين بن حمودة الدباغة ، صاحب اكبر ثروة منقولة ، كما راينا ، ما ملكه من العقارات على ذريته ، وذلك قبل شهرين مـــن وفاته . وجاز ان يوقف شخص بالوكالـــة عن آخر ، وبالاشتراك معه كما اوقفـــت الحصص الشائعة وقفا اهليا .

والملاحظ في الاوقاف الاهلية في غزة ان النســـاء اوقفنها مثلما فعل الرجـــال ، ولكن اختلفت هوية المستفيدين منها ، بالنسبة للذكور والاناث من الذرية ، من وقف الى آخر . وقد حصرت الاستفادة ، في الوقف الاهلي ، اولا بالواقف وحده ، طيلة حياته . ثم توزع وارد الوقف بين ورثة الواقف ، بعد وفاته ، وفق ترتيب معين اختـــاره الواقف واثبته في شرط الوقف . ففي احدى الحالات ، نـــص الواقف ان يوقف الوقف ، بعد مماته ، على اولاده واولاد اولاده (الخ) وذريتهم ، للذكر مثـــل حظ الانثيين . وفي حالات اخرى ، نص على ان يوقف الوقف ، بعد وفاة صاحبه ، على اولاده ذكورا واناثا ، بالفريضة الشرعية بينهم . وافـــادت الانثى منهم ، مـــدة حياتها ، فاذا ماتت انتقل نصيبها لاختها الثانية ، وهكذا كـــل واحدة منهن ترث الاخرى الى ان يتوفين ، ثم من بعد ذلك على اولاد اولاده الذكور دون الانـــاث . وفي حالة اخرى ، اوقف الوقف على اولاد الظهور دون البطون ، واذا ماتت الانثى عـــن

اولاد من ذرية احد الواقفيـن الذكور انتقل نصيبها لهم ، واذا ماتت عن أولاد من غير اولاد الواقف رجع نصيبها للوقف . ولكن ذا انقرض اولاد الظهور انتقل الوقف الى اولاد البطون . واذا انقرضت ذرية الواقف ، مـن اولاد الذكور ثم اولاد الاناث ، تحول الوقف الى الحرمين المكي والمدني . واذا تعذر ذلك تحـول للفقراء والمساكين من اهالي غزة . وفي حالات اخرى ، اعطيت الاولوية ، بعد انقراض ذرية الواقف ، الى مسجد عمرو هاشم في غزة ، او الى فقراء غزة . ولم تتمتع ذرية الواقف ، عادة ، بكامل واردات الوقف ، لان جانبا منها رصد ، في الغالب ، على ، عمارة الوقف ، او على قراءات دينية في امكنة معينة. واشير الى حصص الورثةبالسهم وليسبالقيراط.

★ ★ ★

ويمكننا التعرف على جوانب متعددة من مستوى المعيشة في غزة ، في فترة دراستنا ، بعقد مقارنة بين وسطي اسعار العقارات ، واسعار الحاجيات ، واثمان الحبوب والحيوانات ، ومقادير الثروات ، بصورة عامة .

ولا نجـد في الوثائق معلومات كثيرة عن ايجار العقارات ، ربما لان الاتجاه الغالب كان نحو ملكية العقار من قبل شاغله ، او ان عقود الايجار لم تثر خلافات حولها استدعت عرضها على القاضي . وفي احدى الحالات اجر نصف دار ، ثمنـه ٣٦٠٠ قرش ، بستين قرشا في السـنة ، اي ان نسبة الاجرة الى ثمن المأجور كانت بحدود ١ر٦٦ بالمئة . وبلغت اجرة دكان ٧٥ قرشا في السنة ، ولكن ثمن الدكان غير معروف ، ولا يمكن اجراء مقارنة بينها وبين الدار السابقة .

وقد لاحظنا سابقا ان اسعار الدور في غزة تراوحت بين ٥٥٠ و ٢٤٠٠٠ قرش. ولم ندخل هنا أعلى سعر لدار ورد ذكره في الوثائق والبالغ ٣٣٦٠٠ قرش لانه كان استثناء ، ولم ترد اسعار بينه وبين الرقم السابق . ولو اخذنا عينة من عشر دور ، ذات مواصفات مختلفة ،ولكنها تمثل نماذج شائعة ، وتقع في خطـوط ومحلات مختلفة في غزة ، لوجدنا ان وسطي ثمن الدار هو ٣١٠٠ قرش . واذا اجرينا دراسة مماثلة بالنسبة للدكاكين لوجدنا ان وسطي ثمن الدكان حوالي ٢٢٥٠ قرشا . وعلى هذا ، فان الغزي المتوسط الحال بحاجة الى ٥٣٥٠ قرشا لشراء دار ودكان . ولم تكن ادوات العمل في الدكان مرتفعة الاسعار ، مثلا ، بلغ ثمن عدة دكان ابراهيم ابو ريالة الحداد ٧٠٠ قرش ، وبلغ ثمن عدة نول للحياكة ٢٤٠ قرشا . وليتزوج الغزي متوسط الحال كان بحاجة الى مهر يبلغ وسطيه ١٤٩٠ قرشا ، وذلك بالاستناد الى عينة من عشرة عقود زواج ، خمسـة منها بامراة بالغ ، وخمسة بقاصر .

واذا ما درسنا عينة من عشر تركات لغزيين توفوا ، في فترة دراستنا ، وحسبنا ما بقي من تركتهم بعد اقتطاع ما ترتب عليهم من مصاريف ، لوجدنا ان وسطي باقي التركة هو ٧٢٥٣ قرشا . ونستنتج من ذلك ان الفائض بين ما جناه الغزي المتوسط في حياته وما انفقه على المتطلبات الاساسية في حياته ، من دار ودكان وزواج ، هو ٤١٣ قرشا . ويصعب ان نستشف الربح او الخسارة في هذا المبلغ ، اذ يجب ان ناخذ بعين الاعتبار الجهد الذي بذله اثناء حياته وطبيعة عمله ، وكذلك الاسرة التي بناها. ولو استعرضنا قائمة تركات الرجال المتوفين في غزة ، على مدى اربع سنوات (١٢٧٣ ـ ١٢٧٧ هـ) ، لوجدنا ان سبعة متوفين من اصل ثلاثة واربعين فاقت ديونهم ثرواتهم ، وربما امكننا الاستنتاج ان حوالي سدس السكان كانوا معسرين . لذا ، فالغزي المتوسط الذي وفر مبلغا قدره ٤١٣ قرشا كان من ضمن خمسة الاسداس من السكان غير المعسرين .

واذا اخذنا عينة من اسعار السلع المختلفة في غزة لامكننا التعرف على قيمة الانتاج ومعرفة تكاليف المعيشة بالنسبة لغيرها . ففي مجال المواد الغذائية كان وسطي سعر ربع (١٦) الحنطة اربعة قروش ، وربع الشعير ثلاثة ، وربع العدس اربعة وربع الذرة اربعة ، ورطل السمنة خمسة وعشرين ، ورطل الزبيب ثمانية ، ورطل اللوز الناشف خمسة ، ورطل العسل ثلاثة وعشرين ، ورطل الفول خمسة ، ورطل الدخان عشرة . وثمن جرة البرغل عشرة ، وجرة الشعيرية ثمانية عشر ، وجرة السيرج سبعين . وجرة الزيت خمسين . وفي مجال الادوات المنزلية والملابس ، وهي مستعملة في الغالب ، لان اسعارها مبنية على بيع التركات ، فقد بلغ متوسط سعر الفراش خمسة وستين قرشا ، واللحاف الاطلس سبعين والمخدة ثمانية ، والطراحة خمسة وستين ، ومنقل الحديد ستة عشر ، والطنجرة النحاس المتوسطة اربعة وخمسين ، والصحن النحاس المتوسط خمسة عشر ، والصحن الرملي ، الذي غلب فيه الرمل على النحاس ، ثمانية ونصف ، والعباية الغزاوية ستين ، والفروة ستة عشر ، والجبة الجوخ ، وهي مستوردة المادة وربما الصنع ، مائة وثمانين والقنباز الابيض ثلاثين ، وكمر الصوف خمسة وعشرين ، والطربوش (وهو مستورد) اربعين ، والطربوش المغربي ستين . وبالنسبة للمواد النسيجية كان سعر رطل الغزل الأبيض اثنين واربعين ، والاسود ستة وثلاثين ، والصوف سبعة ونصف . وذراع الشيت قرشا ونصف ، وذراع الخام قرشا وربع . وبيعت جارية سمراء بـ ٢٥٠٠ قرش .

وكان متوسط ثمن عجل البقر خمسمائة قرش ، والبقرة ثلاثمائة ، والجمل ستمائة ، والحمار مائتين ، والثور مائة وخمسين . وبلغ وسطي ثمن الفرد الطبنجة ثلاثين قرشا ، والبارودة خمسين قرشا ، والسيف عشرين .

ويصعب الحكم على هذه الاسعار كما هي . ولو قارناها باسعار السلع ذاتها في فترات سابقة او لاحقة ، واخذنا بعين الاعتبار التبدلات في سعر القرش وقوته الشرائية لامكننا معرفة نسبة الغلاء او الرخص في فترة معينة . ومع ذلك يبدو ، من مقارنة اسعار هذه السلع واسعار العقارات ، ان تكاليف الحياة الاساسية ، من سكن وشراء مكان عمل ، او استئجارهما ، وكذلك الزواج ، كانت متدنية بالنسبة لاسعار السلع . فاجرة نصف الدار ، التي سبق ذكرها ، والتي بلغت ستين قرشا في السنة ، في حين كان ثمن هذا النصف ٣٦٠٠ قرش ، واجرة الدكان التي بلغت خمسة وسبعين قرشا تبدو بخسة جدا اذا ما قورنت بسعر جرة زيت بيعتبخمسين قرشا ، رغم اشتهار الزيت وكثرته في منطقة غزة . ونستدل من ذلك على أن الذين تعاطوا الزراعة ، وهم الجزء الاكبر من سكان غزة ، كانوا في وضع احسن من غيرهم ، مثل اصحاب العقارات . وارتفاع اسعار الحيوانات المستخدمة في الزراعة والنقل (مثلا ، سعر جمل فاق سعر دار صغيرة) ، دليل على اهمية هذه الحيواناتبالنسبة للعاملين في الزراعة ، سواء في المدينة ام الريف ، ومن هنا الحرص عليها ، وكذلك سرقتها باستمرار ، ورفع الدعاوى الى المحكمة للنظر في ذلك . وارتفاع سعر الجمال يفسر الحالة المادية الحسنة للبدو ، والتي تمثلت بشراء احد امرائهم لاغلى دار فيغزة ودفعه اعلى مهر على الاطلاق عند زواجه .

* * *

وتميز الريف التابع لغزة بحياة اقتصادية غلبت عليها الزراعة المتنوعة تبعا لتنوع الاراضي . فهناك البساتين والحواكير ، وتقع اما في المدينة او القرية ، او بجوارها المباشر . وتكثر فيها عادة السواقي لتزويدها بالمياه . وفي حين كان البستان متنوع الاشجار المثمرة والازهار ، ضمت الحاكورة اشجارا مثمرةمتنوعة ، وخص فيها الصبر ، كما في العبارة التالية : « جميع صبر واشجار الحاكورة » . وقد تكون الحاكورة مقتصرة على اشجار التين او الصبر . وكثرت الكروم خارج غزة والقرى ، وزاد عددها على عدد الحواكير ، وتداخلت معها في احيان كثيرة . واذا لم يشر صراحة الى ان الكرم هو كرم زيتون ، فانه يضم اشجارا اقل تنوعا من الحاكورة ، يغلب عليها شجرالتين والكرمة والزيتون مجتمعين . واختلط بالكروم نوع آخر من الاراضي عرف بالمارس (جمعها موارس) ، وتعني الارض المعدةللحرث والزرع ، واشير اليها انها ارض كشف ، اي بدون اشجار . والمتعارف عليه ، كما ذكر لي ، ان المارس يمثل مساحة ارض مزروعة يحرثها زوج بقر في مدة تتراوح بين خمسة وعشرة ايام . واطلق ، احيانا ، تعبير « مارس » على الكرم ، كما في

العبارة التالية : « الكـرم الكائن بأرض غـزة المعروف بالمارس الشمالي بضريبة الرنجس .. والكرم المعروف بمارس جنيد الشمالي » .

وجزئت اراضي الريف ، على انواعها ، اصطلاحا ، الى مناطق عرفت واحدتها بالضريبة . وحددت الاراضي بالنسبة اليها ، ولا نعلم معنى الضريبة بالضبط ، ولعلها وحدة ضريبية لتسهيل جباية الضرائب عنها . وكان لكل ضريبة اسم خـاص بها ، تماما كما كان للبستان او الحاكورة ، او الكرم ، او الساقية ، اسم خاص به ، كما في المثال التالي : « جميع الكرم الكاين بأرض بيت لاهيا بضريبة عياضة المعروف بكرم مهابة » . وذكر كرم الدخاخين وكرم الدلقوم بارض القرية ذاتها ولكن بضريبة اخرى .

وتخللت الاراضي الزراعية ، وخاصة منها البساتين والحواكير ، داخـل غزة والقرى ، وفي اطرافها ، السواقي لريها . ووصفت احدى السواقي ، المـوجودة بمحلة السجاعية ، بخط بوابت ابي بكر ، المعروفة بسـاقية البهجة ، بانها اشتملت على « بير ماء وبركة معدة لجمع المـاء ودولاب واخشاب وبايكة بثلاثة قناطر من الحجر وبيت مسقفين بالخشب وساحة سماوية ومن داخلها حوش مغروس بـه شجر نخل » . وخص شجر النخل بوجوده في السـواقي . وبيعت السـاقية كاية سلعة اخرى ، ولم تشر الوثائق فيما اذا كانت الساقية تسقي الارض القائمة عليها فقط ام تباع مياهها للاراضي الاخرى .

واحـاطت بهذه الاراضي الزراعية ، وتخللتها احيانا ، اراض رملية ، اشـير اليها بغليظ الرمل ، كما في المثال التالي : « الكرم بارض بيت لاهيا بضريبة الاجار الذي حـده قبلة غليظ الرمل » ، او المثـال الآخر : « الكرم الكاين بارض غـزة بضريبة البصاصي المعروف بكرم الخاني .. حده شرقا كرم ورثة حمد العكة وتمامه غليظ الرمل .. وغربا غليظ الرمل ». وامتدت الكروم ، في الواقع حتى ساحل البحر .

وتنوعت ملكية الاراضي وطرق التصرف بها ، فقد يباع كرم بكامله ، اي بارضه وشجره ، او قراريط منه ، او يباع شجره فقط ، كليا او جزئيا ، وينطبق ذلك على الحاكورة وغيرها من الاراضي المشـجرة . وبيعت السـاقية ايضا ، كليـا او جزئيا . ويلاحظ ان السواقي كانت تكثر في مناطق معينة ، قرب بعضها البعض ، نظرا لتوافر الماء في تلك المنطقة ، كما في المثال التالي : « المبيع اربعة قراريط ونصف القيراط في جميع الساقية الكاينة داخل قرية دير البلح المعروفة بساقية القاعود

التي حدها قبلة الطريق السالك وفيها الباب وشرقا حاكورة ورثة المرحوم ابو سمرة وشمالا ساقية الفاخورة بيد ابو بشير وغربا ساقية خبيزة بيد ابن جمعان البدوي ومن يشركه بثمن قدره ٤٠٠٠ قرش » .

ويلاحظ ان معظم البساتين والحواكير والكروم والسواقي ، التي ورد ذكرها في الوثائق الشرعية ، تملكها أفراد ، مسلمون ومسيحيون ، اقاموا في غزة او في القرى التابعة لها . وكان بعضها وقفا خيريا او اهليا . ولم يرد ما يفيد بتملك الدولة لهذه الاراضي الزراعية ، اي ما يثبت ان بعضها على الاقل كان ارضا اميرية (ميرية). وذكر ان مشايخ قرية سمسم الاربعة تسلم كل منهم الربع في ارض البلد وتعهد بادراتها بالحرث والزرع وبدفع ما عليها لجهة مال الميري من مال وغلال وغيره ما عدا الزيتية فانها تخرج من ريع زيتون البلد عن الجميع منهم . ويبدو ان اراضي هذه القرية كانت من املاك الدولة . وجاء في ضبط تركة عبد القادر الشوى ان بذمته الى جهة الميري على شده (ذكرتها الوثيقة « شدده ») بقرية بيت طيما وقرية برير ، بالاشتراك مع آخرين ، مبلغا قدره ٢٥٣١ قرشا ، مقدرة على الواردات من الحنطة والشعير والذرة . ولم تشر الوثيقة فيما اذا كانت الاراضي التي استغلوها هي اراضي الدولة ام انه ترتب على وارداتهم منها هذا المقدار من الضرائب للدولة . والشداد ، في الشام ، هو الذي يستغل الارض . ولا يملكها ، ويستخدم فيها اناسا بالاجرة ، كما انه يدفع ربع الغلال للمرابعين الذين يعملون معه . وعرف الذي حرث وزرع الارض في منطقة غزة بالحراث . وفي احدى الحالات اتفق صاحب ارض مع آخر ان يرسل هذا جماله واربعة حراثين ، ويقدم صاحب الارض حراثين اثنين والبذار من الشعير ، ويكون الزرع بينهما مناصفة . وفي وقت الحصاد يأخذ صاحب الارض البذار الذي وضعه من أصل المحصول ، ثم يقسم الباقي مناصفة .

وقد استدان القرويون المال من سكان غزة لتمويل اعمالهم . كما وظف سكان غزة اموالهم في الريف ، سواء في الزراعة ام شراء الحيوانات . ونظرا لاهمية الحيوانات في الزراعة فقد كانت مثار خلافات وتقاض ، كما سبق ، وعرفت بصفات خاصة ، مثل الجمل الاشقع الاصفر ، والثور الاسود المكوي .

وتملك القرويون في مناطق غير مناطقهم بواسطة الشراء او الارث ، واكثر ما تملكوا في غزة . حيث عرفوا بنسبتهم القروية ، مثل الجبالي (نسبة الى جباليا) . والحانوني (نسبة الى بيت حانون) ، والمجدلي او المجدلاوي (نسبة الى المجدل) ، والعبساني (نسبة الى عبسان) ، والسنيداوي (نسبة الى دير سنيد) . وتشير هذه النسبة الى اقامة اصحابها في غزة ، اي الى هجرة من الريف الى المدينة . وليس

من دليل ، من خلال الوثائق ، على حجم هذه الهجرة ، او اسبابها ، او الفترات التي نشطت فيها او تضاءلت . ورغم ان نسبة الغزاويين الذين تملكوا في الريف ، او وظفوا اموالهم فيه ، كانت كبيرة ، فلم يترتب على ذلك هجرة الغزاويين الى الريف . ووجدت في الريف اراض موقوفة على اماكن في غزة ، بنوعيهـا الخيري والاهلي ، وقلما حدث العكس ، اي ان توقف الاراضـي والعقارات في غزة على اماكن فـي الريـف .

وقد اسهم البدو ، في ريف غـزة ، بدور اقتصادي متنوع وهام . واشـارت الوثائق الى نقلهم المؤن ، من شعير وحنطة ، من اشوان (جمع شونة) الميري في غزة الى بندر معان ، لتمويل قافلة الحج الشامي .وكان شيخ مشايخ عربان بلاد غزة الصف القبلي والصف الشمالي مسؤولا امام الدولة ، ممثلة بشخص ناظر اشوان الميرى بغزة ، رستم آغا ، ومن بعده محمد آغا البربار ، في فترة دراستنا ، وكذلك بشخص مأمور حملة الحج الشريف (لعله الموظف الذي يرافق المؤن ، او ربما امير الحج الشامى الذي تسلمها) ، عن نقل المؤن الى بندر معان لاحتياجات قافلة الحج . وعهد شيخ المشايخ الى العربان التابعين له بنقل هذه المؤن ، التي بلغت كل سنة عدة آلاف من الكيلات من الشعير ، بصورة خاصة ، الذي وصف بأنـه نظيف وخال من التراب والحصا ، واقل من ذلك من الحنطة . وعبئت هذه الحبوب داخل خيش ذي عرى ، ونقلت على ظهور الجمال . وجرى اقرار شيخ مشايخ العربان ، أو شيخ عربان آخر من غير هؤلاء ، بتسلم ذلك في محكمة غزة الشرعية . ونقل الشعير والحنطة بكميات كبيرة من لواء غزة لسد احتياجات قافلة الحج الشامي دليل على توافر وجودة هذه الاصناف فيها .

وباستثناء ما يمكن ان يستنتج من معلومات حول الزراعة في لواء غزة ، من خلال ما زرع في البساتين والحواكير والكروم والموارس ، فلم ترد معلومات في الوثائق عن نوعية المنتجات الزراعية وكمياتها السنوية . واقتصرت المعلومات على ذكر كميات محددة منها ، وجدت في تركات المتوفين ، وعلى اسعارها .

* * *

وفيما يتعلق بالمقاييس ، والمكاييل ، والاوزان ، والنقود ، في لواء غزة ، فقد وجدت عدة انواع من كل منها . فبالنسبة للمقاييس استخدم ما سمى « ذراع البنا » (البناء) ، لقياس الاراضي داخل المدينة ، وكذلك ساحات الدور والاحواش. ويلاحظ ان المساحة الفارغة هي التي قيست ، وليس القسم المبنى . وقسم الذراع

الى اربعة وعشرين قيراطا ، وذكر من اقسامه النصف والربع ، وما عداها ذكر بالقراريط ، كما في الامثلة التالية : « قطعة ارض .. مساحتها شرقا بغرب ثلاثة اذرع وثلاثة قراريط من ذراع البنا كل ذلك فارغا بذراع البنا » (١٧) . وايضا « ساحة سماوية (في دار) بها بئر معد لخزين الاغلال التي ذرعها من الجهة القبلية شرقا بغرب اربعة اذرع وربع ومن الجهة الشرقية قبلة بشمال خمسة اذرع وعشرين قيراط من ذراع ومن الجهة الغربية قبلة بشمال خمسة اذرع كل ذلك فارغا بذارع البنا » (١٨). وذكر استخدام الذراع الاسلامبولي ، في غزة ، في الفترة نفسها ، لقياس مساحة الساحة السماوية في احدى الدور (١٩) . ولا ندري اذا كان الذراع الاسلامبولي هو نفسه ذراع البنا . ويلاحظ في الامثلة التي استخدم فيها ذراع البنا ان اطول جهة فيها لم تتجاوز احد عشر ذراعا واجزاء الذراع ، في حين ان الذراع الاسلامبولي ، في المثال السابق ، استخدم في قياس ساحة سماوية بلغ طول جهتها الشرقية ، قبلة بشمال ، ستة وعشرين ذراعا ونصف ذراع وربعذراع وبلغ وسطها عشرة اذرع ، كل ذلك فارغا بالذراع الاسلامبولي . والذي يثير الاهتمام ويطرح امكانية التمييز بين الذراعين انهما استخدما في الوثائق في حوالي الوقت نفسه ، وفي صفحتين متعاقبتين (٤٣ و ٤٤) .

ولم يرد من ذكر لذراع البنا في كتاب « المكاييل والاوزان الاسلامية » لمؤلفه فالتر هنتس (٢٠) . وقد ذكر هنتس (ص ٨٩) ذراع المساحة ، التي كانت تساوي ٦٦٫٥ سم ، والذراع المعمارية (ص ٩٠) ، المعادلة لذراع النجار ، والتي عادلت ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في مصر ٧٥ سم . اما الذراع الاستانبولية ، فقد ذكر هنتس (ص ٨٤) ، انها استخدمت في مصر لقياس الاقمشة ، وان طولها ، في القرن التاسع عشر ، كان ٦٨٫٥٧٩ سم . ولا يمكن الاخذ بأي من هذه التفسيرات، بالنسبة لغزة ، الا بحذر شديد ، لانها تأثرت بمصر كما بالمناطق المجاورة من بلاد الشام . والجدير بالذكر ان الذراع النجاري استخدم في دمشق ، في الفترة نفسها تقريبا ، لقياس قطعة ارض خالية من البناء داخل دمشق(٢١) . وجاء في كتاب (بيديكر) (٢٢) ان الذراع المستخدمة ، ويقصد في سورية وفلسطين ، في حوالي ١٨٩٠ ، كان طولها ٦٧٫٧٥ سم .

واستخدمت القصبة في غزة ، في فترة دراستنا ، لقياس الاراضي ، سواء اكانت حواكير ام اراضي زراعية . وذكرت اجزاء القصبة بأنها النصف والثلث والربع ، وكان نوع القصب المستخدم هو القصب الحاكمي . واستخدم ، في الوثائق ، تعبير « تقصيب الارض » ، نسبة لاستخدام القصب في قياسها ، وحين

تقاس قطعة ارض ، او ساحة دار ، او اي عقار ، سواء بالذراع او القصبة ، يبدأ القياس من الجهة القبلية ، مثلما يبدأ تحديد العقار من الجهة القبلية . وذلك ، كما يبدو ، للتبرك ، نظرا للاهمية الدينية للقبلة في التوجه نحو الاماكن المقدسة .

واستخدمت كلمتا « الذراع » و « القصبة » ، في غزة ، في مجالات ومعاني اخرى . فالذراع ، او الدراع ، او الدرع ، كما ورد احيانا ، قيس به القماش على انواعه . والذراع المستخدمة كانت من الحديد ، ولا نعلم طولها . ووجد في تركة بائع اقمشة ذراعان من الحديد قدر ثمنهما بثلاثة قروش ، وفي مناسبة اخرى باربعة قروش . ولا نعلم اذا كان ذراع البنا او الذراع الاسلامبولي من الحديد ايضا . واستخدمت كلمة « قصبة » ايضا للتدليل على اداة التدخين ، كأن يقال « قصبة دخان » .

واستخدم القيراط لتقسيم الكل الى اجزاء بلغت اربعة وعشرين قيراطا . ومثلما قسم الذراع ، مثلا ، الى قراريط قسم العقار كذلك . وجزىء القيراط الى نصف وثلث وربع ، والى اجزاء اصغر من ذلك ، مثل ، الثمن والسدس والخمس ، وقسمت هذه بدورها الى اجزاء اصغر منها . واستخدم السهم للدلالة ، عادة ، على حصة في ارث اهلي ، كما في المثال التالي : « السيدة الحاجة عالمة بنت المرحوم بهرام بيك آل رضوان لها في جميع ريع الوقف الرضواني سهما كاملا من تسعة اسهم ونصف كونها من الذرية »(٢٣) . ولا نعلم بدقة مجموع الاسهم ، الذي شكل السهم جزءا منه ، وهل هو بعدد مجموع الورثة في مثال الارث .

وفي التعامل الزراعي في دمشق ، مثلا ، اعتبر السهم جزءا من مائة سهم ، وفي بعض مناطق الشام حاليا يقسم العقار الى ٢٤٠٠ سهم . ورغم ان وثائق غزة اشارت الى حدود كل عقار ، حين بيعه او وقفه ، وذكرت حصصه بالقراريط ، واحيانا قاست بعضه او كله بالذراع ، فانها لم تذكر كلمة « فدان » في قياس الاراضي . وشاع في دمشق ، مثلا ، نوعان من الفدان : الروماني والخطاط .

وتنوعت المكاييل ، في غزة ومنطقتها ، في فترة دراستنا . فمنها الكيلة ، التي كيلت بها الحنطة والشعير . فقد نقل ، مثلا ، من شونة غزة في شوال ١٢٧٣/حزيران ١٨٥٧ ، الى بندر معان ، لتموين الحج الشامي ، ١٨٦٤٠ كيلة شعير بالكيل المجيدي . ونقل من شونة غزة ، في جمادى الاول ١٢٧٦/كانون الاول ١٨٥٩ ، ١٠٩٩١ كيلة حنطة ، و ٢٢٩٩٢ر٢٥ كيلة شعير ، الى بندر معان للغرض نفسه ، مما يدل على ان الكميات الكبيرة كانت تقاس بالكيلة . وفي وثيقة اخرى وصفت

الكيلة بانها مجيدي . ويبدو ان التسمية نسبة الى السلطان العثماني عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١) ، وهذا يعني ان الكيلة المجيدية ، أو الكيل المجيدي ، استخدما في عهده . ولا ندري ماذا كان وزن الكيلة أو الكيل المجيدي ، فيما اذا عبئت قمحا ، أو شعيرا ، او بمادة اخرى ، لان هذه المواد يختلف وزنها من مادة الى اخرى . وذكر هنتس (ص ٧٣) انه اصبح للكيلة في تركيا ، بعد عام ١٨٤١ ، قيمة موحدة تساوي ٣٥ر٢٧ لترا ،وهذا ما يعادل ٢٥ر٦٥٦ كغ من الحنطة . اما كيلة الشعير ، فيعتقد هنتس (ص ٧٢) انها وزنت ٢٢ر٢٥ كغ . وقد جاء في كتاب (بيديكر)(٢٤) ، في حوالي ١٨٩٠ ، ان الكيلة في سورية عادلت مدين ، اي ٣٦ لترا ، وهذا ما يعادل ٢٦ر١٨٧ كـغ .

وذكرت الوثائق نصف كيلة ، ولكننا لم نجد اشارة الى ربع كيلة . وهناك اشارة الى ان الكيلة قسمت الى اربع وعشرين وحدة ، كما ورد ، مثلا ، حين تقدير ضرائب الميري في غلال الحنطة والشعير والذرة ، وقد اشارت الوثيقة الى هذه الوحدة بحرف (ط) ، وهذا الحرف يشار به ، عادة ، الى كل من القيراط والرطل . ومن جمع اعداد هذه الوحدات من الحبوب ، نلاحظ ان كل اربع وعشرين وحدة ، اي (ط) ، اعتبرت كيلة ، اضيف عددها الى عدد الكيلات بجانبها . وهكذا ، فمن الممكن ان الكيلة قسمت الى اربعة وعشرين قيراطا ، او انها قسمت الىاربعة وعشرين رطلا . ونحتاج الى امثلة اخرى لنتمكن من الاخذ بتفسير او آخر .

ان حصر الكيلة بالكيل المجيدي يعني ان هناك انواعا اخرى من الكيل ، يفترض ان تختلف احجامها ، وبالتالي اوزانها ، لذا فالكيلة حجم نسبي ، والكيل متعدد الحجوم . ووجدت اختلافات في المقادير ، وبالتالي في الـوزن ، حتى ضمن الكيل من نوع معين . مثلا ، هناك كيل مجيدي مسح ، أي علـى مستوى الاطـراف . وهناك كيل عرم من غير هز ولا لبد . ونتساءل فيما اذا كان الكيل العرم من غير هز يضم اكبر كمية ممكنة ، والمفترض ان الكيل العرم بعد الهز يستوعب كمية اكبر .

وذكر المد كمكيال في غزة ومنطقتها ، وقدر بأنه يساوي نصف كيلة . وكان المد في غزة ، مثل الكيلة ، مجيديا ، كما ورد ذلك في المثالين التاليين : « قبض وتسلم ووصله .. من محمد آغا الحلبي مأمور حملة الحاج الشريف الشامي ثمانية وعشرون الف مد وستماية مد شعير بالمد المجيدي كيل عرم من غير هز ولا لبد عنها اربعة عشر الف كيلة شعير وثلاثماية كيلة مجيدي داخل الف وماية وثمانية وثلاثون زوج خيش اسود ونصف زوج خيش » . و « قبض وتسلم ووصله من شونة زخاير الميري

بمدينة غزة تسعة وثلاثون الف واثنتين وسبعون مد شعير مجيدي عنها تسعة عشر الف وخمسماية وستة وثلاثون كيل شعير بالمد المجيدي » . ويلاحظ من المثال الاول ان زوج الخيش الاسود استوعب ٥٦ر١٢ كيلة مجيدية من الشعير ، أو ١٢ر٢٥ مدا مجيديا من الشعير ، وهو ما يفترض ان يكون قد حمل على ظهر جمل واحد . واذا كان المد المجيدي في غزة معادلا للمد المصري ، الذي قدر في عام ١٢٥٦/١٨٤٠ — ١٨٤١ ، بانه يعادل رطلا وسبع وثلث سبع رطل . فان زوج الخيش الاسود استوعب ٤٦ر٣٩ رطلا من الشعير بالرطل المصري . والى جانب الخيش الاسود استخدم الخيش الاسمر . ويبدو انه كان اكثر استيعابا من الخيش الاسود . فقد وضعت ٥١٧٠ كيلة مجيدي من الشعير داخل ٣٦٩ زوج اسمر جديد بعراها وخوابطها . اي ان الزوج من هذا الخيش استوعب ١٠ر١٤ كيلة مجيدي من الشعير . ومع ذلك ، فلم يستخدم الخيش ، سواء منه الاسود أم الاسمر ، كمكيال بحد ذاته .

وعملية الكيل لم تكن منحصرة بالكيلة ، لان اي مكيال آخر وجب كيل محتواه ، فالحنطة ، مثلا ، كيلت ، الى جانب الكيلة ، بالصاع ، او بالربع ، ولكل منهما حجم معين يكال بكيل معين ، كأن يقال « صاع بكيل قرية المغار » ، او ربع « بكيل السوق » . وهذا يعني ان هناك صاعا يكال بغير كيل قرية المغار ، وربما يكال بغير كيل السوق ، مثلما كيلت الكيلة بغير الكيل المجيدي .

وقد استخدم الصاع في منطقة غزة كمكيال ، وكانت تكال به انواع الحبوب ، وحتى الزيتون . وذكر هنتس (ص ٦٣) ، ان الصاع عادل ٢٤ر٣ كغ . ولكنه لم يعين المكان والزمان حيث بلغ وزنه ذلك المقدار .

وكان الربع اكثر شيوعا من الصاع في كيل الحبوب في منطقة غزة . والتسمية نسبة الى ربع المد(٢٥) ، أي ان وزن الربع ، الذي ساوى ٥ر٤ لترا ، عادل ٢٧٣ر٣كغ ويجب ان نأخذ هذا بتحفظ بالنسبة لانواع الحبوب ، التي اختلفت احجامها ، وبالتالي اوزانها . واذا ما قارنا بين سعر ربع من الحنطة وسعر صاع منها ، في فترة واحدة ، لوجدنا ان سعر ربع الحنطة راوح بين ثلاثة وخمسة قروش ، حسب نوع الحنطة ونظافتها (مقدار الحصا والتراب فيها) ، والسعر الوسطي اربعة قروش ، في حين ان سعر صاع الحنطة كان حوالي عشرة قروش ، مما يدل على ان الصاع اكبر من الربع ، وربما بلغ ضعفه او اكثر . وطبيعي ان المقارنة بين اسعار الربع والصاع والمكاييل الاخرى ، للتوصل الى مقارنة بين احجام هذه

المكاييل ، يجب ان تتم بحذر وبدقة كبيرة ، نظرا لاختلاف نوعية كل سلعة ،ونظافتها، ومواصفاتها الاخرى ، كأن يكون العدس ، مثلا ، صحيحا او مجروشا ، وان تكون الحنطة معروقه او عادية . وكذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار ان تكون المقارنة في الاسعار في موسم واحد يتساوى فيه العرض والطلب ، بالنسبة لمختلف انواع الحبوب المراد مقارنة اسعارها .

وكان هناك كيالة محترفون يتقاضون اجورا على كيل الحبوب . وتقاضى كيال الشعير ، مثلا ، خمسة وعشرين قرشا على كيل الف ربع من الشعير ، علما بأن وسطي ثمن ربع الشعير كان ثلاثة قروش . ولا نعلم ان كان هناك كيالون لكل مادة ، كما قد توحي بهعبارة « كيال الشعير » .

ومن المكاييل الاخرى « الحمل » ، وهو ما يحمل على ظهر حيوان النقل . ولم ترد معلومات كثيرة حول الحيوان ، الذي حملت عليه الاحمال عادة . فقد عهد الى مشايخ البدو بنقل كميات كبيرة من كيلات الشعير والحنطة من شونة غزة الى بندر معان ، والمفهوم انها نقلت على الجمال ، وان الخيش الاسود او الاسمر استخدم لنقلها . وكانت الاشارة الى « زوج الخيش » ، مما يعني ان كل زوج وضع على ظهر جمل ، ولكن « الحمل » كمكيال أمر آخر . فقد اشارت الوثائق ، مثلا ، الى حملين من الحنطة ، يضمان اربعة وستين ربعا ، سعرهما ٣٢٠ قرشا ، بذمة مصطفى سلمان للمتوفى عبد القادر بن صالح الشوى(٢٦) . وهذا يعني ان حمل الحنطةتألف من اثنين وثلاثين ربعا ، وان سعر الربع خمسة قروش . واشير في تركة اخرى ، بعد عام من تركة الشوى، الى حملين من الحنطة ضما اربعة وستين ربعا ، بسعر ستة قروش للربع . واذا اعتبرنا ان الربع وزن ٣ر٢٧٣ كغ ، فان وزن حمل الحنطة عادل ١٠٤ر٧٣٦ كغ . ونظرا لان حمل الجمل قد قدره (هنتس ، ص ٢٧) بـ ٢٥٠ كغ ، فان هذا الحمل الذي عادل ٣٢ ربعا ، يبدو انه حمل على حيوان اضعف من الجمل ، مثل البغل أو الحمار .

واستخدم الحمل كمكيال بالنسبة لغير الحبوب ، مثلا ، جاء ذكر حمل ملح بيع بخمسين قرشا ، واحمال صوف استوردت من جدة ، بطريق السويس ، الى غزة . وبلغ عدد هذه الاحمال ٢٢ حملا ، وزنها ٢٢٧ رطلا ، اي ما يعادل ١٠ر٣١٨ رطلا للحمل الواحد ، وبيع الرطل منها في غزة بسعر ٥ر٧ قرشا . وذكر الكيس كمكيال ، بمناسبة استيراد عدد من أكياس الذرة من الاسكندرية الى غزة ، وداخل كل كيس ١٣ ربعا من الذرة ، اي ما يعادل ٥٤٩ر٤٢ كغ .

وذكرت الطبة كمكيال ، بالنسبة للحبوب ، واختلف مقدارها حسب الكيل الذي كيلت به ، مثلا ، تواسط الحاضرون الصلح على ان يدفع المدعى عليه محمد ابن الحاج عودة الله ، من اهل قرية تل الترمس ، الى المدعي خليل بن علي القاطوع ، من اهالي قرية الشيخ مونس ، ثماني طبات ذرة بكيل قرية تل الترمس . ومعنى ذلك ان الطبة يمكن ان تقاس بكيل آخر . ولم نجد ما يساعد على التعريف بالطبة ونسبتها الى الكيلة ، او الصاع ، او الربع . ولكنها تدل ، من معناها ، على ان الكيل الذي كيلت به كان يفرغ على الارض ، اي « يطب » على وجهه ، لافراغ محتوياته ، والكمية تكون « طبة » . وتصف الطبة الى جانب اختها ، ثم تعد فرادى ، ويكون مجموعها ، مثلا ، ثماني طبات .

واستخدمت الجرة كمكيال ، بالنسبة لعدد من الحبوب والسوائل . وكان سعر جرة الشعيرية ، مثلا ، في حوالي رجب ١٢٧٥/شباط ١٨٥٩ ، ٥ر١٧ قرشا ، وجرة البرغل ١٠ ، وجرة المفتول (برغل مفتول مع طحين) ٢٥ر١٦ . وكانت قيمة جرة السيرج ، في غرة جمادى الثانية ١٢٧٦/٢٦ كانون الاول ١٨٥٩ ، ٧٠ قرشا . وبلغت قيمة جرة الزيت ، في التاريخ السابق ، ٦٣ قرشا ، وبيعت جرة زيت ونصف رطل زيت ، في التاريخ نفسه (وفي التركة نفسها) بسعر ٥ر٦٦ قرشا ، مما يعني ان سعر رطل الزيت بلغ سبعة قروش ، وان جرة الزيت وسعت تسعة ارطال .

وذكرت الوثائق عددا من الاوزان استخدمت في غزة ومنطقتها ، وكان ابرزها ، واكثرها استخداما ، الرطل . وورد ذكر نصف الرطل ، وتلته الاوقية (جمعت اواق) ، ثم الدرهم . وذكرت احدى الوثائق « درهمين حرير » ، في تركة احد المتوفين ، مما يدل على أهمية هذه الكمية الصغيرة . ووجد ميزان خاص لوزن الحرير ، عرف بميزان الحرير . ولم يرد في الوثائق ما يفيد عدد الاواق في الرطل ، او عدد الدراهم في الاوقية . والمعروف آنذاك في مصر(٢٧) ان كل ١٢ اوقية عادلت رطلا ، وان الاوقية تألفت من ١٢ درهما . ونظرا لاختلاف هذه القيم ، في الزمان والمكان ، يصعب علينا معرفة ماذا كانت تعادل في غزة في فترة دراستنا .

واستخدم المثقال ، عادة ، لوزن الذهب واللؤلؤ . وبلغ وزنه في مصر ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، درهما ونصف . وفي عام ١٢٥٦/١٨٤٠ — ١٨٤١ قدر بدرهم وثلاثة اسباع الدرهم ، وبذلك يساوي الدرهم سبعة اعشار المثقال ، اي ان كل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل . وقسم المثقال ، في مصر ،

الى عدد من الحبات بلغ عددها ستة آلاف حبة . واستخدم الدرهم ، عادة ، لوزن الفضة .

وذكرت الوثائق انواعا كثيرة من النقود الفضية والذهبية ، وغيرها ، المتداولة في غزة ، واسعارها ، في فترة دراستنا . واستخدم تعبير « دراهم » للدلالة على النقود بصورة عامة ، كمانقول « بها امتعته ودراهمه » . وقصد بالدراهم ، احيانا ، القروش ، كما في التعبير التالي ، الذي ورد في ضبط احدى التركات : « دراهم نقدي بيد السيد محمد عابدين ، ٩٫٥ قرشا » .

وكانت الوحدة النقدية الاكثر تداولا هي القرش (كتب احيانا الغرش) الفضة الاسدي . اما انواع العملات الاخرى ، من محلية واجنبية ، فضية وذهبية ، قديمة وحديثة ، فكانت موجودة بوفرة ، ولكنها كانت اقل تداولا ، وعمد الى تخزينها ، واكثر ما ورد ذكرها في التركات . وتسمية القرش بالاسدي مشتقة من اصل هولاندي ، حيث ظهرت صورة الاسد على العملة الهولاندية(٣٠) وقد استخدم نوعان من القرش في غزة ومنطقتها : قرش اسدي صاغ وقرش جرك . وكلاهما من الفضة . وجاء في كتاب (بيديكر)(٣١) ان القرش الصاغ تعاملت به خزينة الدولة ، في حين استخدم القرش الجرك في التجارة والشؤون العامة ، وان الفرق بينهما بنسبة ٢٠ الى ١٨ . وقد اشارت وثائق دمشق الشرعية ، في فترة دراستنا ، وفي معاملات البيع والشراء بين الافراد ، الى « قرش فضة صاغ ميرية » ، مما يدل على القيمة الرسمية لهذا القرش . وبالنسبة للوثائق الشرعية في غزة فالتعبير الذي شاع استخدامه فيها ، في قضايا البيع والشراء ، هو قرش اسدي ، أو قرش . ولا ندري هل الاشارة هنا الى القرش الصاغ الرسمي (الميري) أو الى القرش الشائع الجرك. ومما يجعلنا نميل الى الاخذ بالمعنى الثاني ما ورد في احدى القضايا ، في سجل محكمة غزة ، من ان امرأة قبضت من زوجها مبلغا قدره من المعاملة الجرك أو الجارية تسعة آلاف قرش وستماية قرش يعدل كل قرش اربعين فضة مصرية . وجاء في وثيقة اخرى ان الثمن بلغ ١٥٠٠ غرش اسدي عملة جرك ، وفي مناسبة ثانية ان الثمن بلغ ٨٥٠ غرش جرك مقبوضة بالحضرة . ونستشف من هذا ان القرش الجرك كان شائع الاستخدام في غزة .

وتقسيم القرش الى اربعين (قطعة) فضية مصرية (اختصرت احيانا الى فضة أو مصرية) سهل امور التعامل النقدي كثيرا . واشير الى قطعة الفضة ، في غير غزة، باسم « بارة » احيانا . ففي قضايا الطلاق ونفقة العدة ، والحضانة ، وفرض رسوم

الطعام والشراب للمطلقة ، او للقاصرين ، استخدمت قطع الفضة المصرية لتحديد المبلغ الذي تراوح بين ٣٠ و ٨٠ قطعة فضة مصرية يوميا . ولم تكن هـذه القطع مـن الفضة الصرف اذ خلطت بالنحاس . واطلق علـى قطعة الفضة المصرية ، في الاصل ، اصطلاح « نصف فضة » . ونظرا لتدني قيمتها وجد منها قطع بخمسة ، وعشرة ، وعشرين فضة . واشير ، في كتابة الارقام ، الى اجزاء القرش باشارات متعارف عليها . فالنصف علامته (ـ) ، والثلث (ر) ، والربع (/) ، والنصف والربع معا (ـ/) . واشير الى عدد قطع الفضة المصربة ، خارج هـذه النسب ، كما يلي : (٥) ، أي خمس قطع فضة مصربة . مثـلا ، عشرة قروش ، ونصف قرش ، وخمس قطع فضة مصرية (مصاري) ، تكتب كالتالي (٥ ـ ١٠) .

ومن قطع النقود الفضية التي ورد ذكرهـا في وثائق غزة الشرعيـة الريـال المجيدي . الذي اختصر احيانا الى المجيـدي ، والتسمية نسبة الى السلطـان العثماني عبـد المجيـد . ومن اقسام الريال المجيدي نصف المجيدي وربع المجيدي وكلمة « ريال » مشتقة ، في الاساس ، من الريال الاسباني . وقدر الكرملي(٣٢) الريال المجيـدي على انه يساوي ٨٠٠ بارة ، أو عشرين غرشا تركيا صاغا ، او ثلاثة وعشرين غرشا تركيا شركا (اي جرك) . وذكر ايضا ان وزن الريال المجيـدي ١٢٥ قيراطا (٥) . و كان سعره في دمشق ، في فترة دراستنا ، ٥ر٢٢ قرشا (٦) .

واشارت وثائق غزة الى نقد عرف بالفرنك ، وجـاء في كتاب (بيديكر) انه مـن الفضة ، وكان سعره في دمشق ، في فترة دراستنا ، اربعـة قروش وخمسة مصاري . واستخدمت العملة المصرية الفضية من القروش في غزة في فتـرة دراستنا . فقـد شريت دار في غزة بهذا النوع مـن القروش المصرية . وذكر الكرملي ان القرش المصري عملة فضية ، وان وزنه هو ٥ر٧ من القراريط .

وشاع في غزة استخدام ريال فرانسة عامود . وكان سعره ٣٢ قرشا . واذا كان مخزوقا فسعره ٥ر٣١ قرشا . وهذا الريال هو ، في الاساس ، ريال ماريا تيريز . واشير اليه بلقب ابو مدفع ، في غير غزة . اما في دمشق فأشير اليه بعامود ، وكان سعره فيها ، في فترة دراستنا ، ٥ر٢٧ قرشا . ووجد ريال فرانسة شوشه . واشارت وثائق دمشق المعاصرة اليه باسم ريال شوشه او شوشه ، واختلف سعره ، في دمشق ، بين عامي ١٢٧٤ و ١٢٧٦ هجرية ، اذ هبط من ٥ر٢٦ قرشا الى ٥ر٢٥ قرشا .

واستخدم في غزة ريال سينكو (وذكر ايضا باسم سينكوا ، وسنكو ، وشنكو) ، والكلمة مشتقة من الكلمة الايطالية خمسة . وكان سعره في غزة ٢٦ قرشا . وسعره في دمشق في ١٢٧٤ هـ ٢٤ر٢٥ قرشا ، وفي ١٢٧٦ هـ ٢٤ر٥٠ قرشا . وفي غزة ايضا ريال منون ، وسعره ٢١ قرشا ، ومنه نصف منون ، وسعره ١٠ر٥ قرشا . ولا نعلم وجه التسمية . وفيها كذلك نقد من نوع ناقشلي ، والتسمية لنقش عليه وربما هو نفسه منقشلي ، الذي كان سعره ٤ قروش . ووجد نقد مفرد . وسعره ٣ر٥ قروش . ونقد بوزلي ، اشار اليه الكرملي باسم بوزلك . ووجد نقد من نوع نصف وزري ، وسعره ٣ قروش ، ونقد نافلي ، وسعره ٤ر٧٥ قروش ، وربع زريفة ، استخدمت لتحميل الحلق بها ، ولعلها من الذهب (٣٣) . ونقد حميدي . وغازي قديم ، وسعره ٤ر٥ قروش . ويبدو ان هذا الغازي كان من الفضة لان الغازي القديم الوازن من الذهب كان سعره في دمشق ، آنذاك ، ٣٧ قرشا .

ووجد في غزة ، في فترة دراستنا ، نقد نحاسي عرف بالفنس ، وقد ذكره (بيديكر) (٣٤) في كتابه . وعرف هذا النقد في دمشق وكان سعره فيها ، في عامي ١٢٧٤ ، و ١٢٧٦ هـ ، ١٩ر٥ قرشا . ووجد نقد نحاسي آخر في غزة ، اعتبر قديما ، في الوثائق ، وهو الزلطة . والتسمية من السلافية Zoloto, Zolata وكانت تساوي ثلاثين بارة ، أو ثلاثة ارباع القرش .

وكثرت انواع النقود الذهبية ، العثمانية والاوربية ، في غزة في فترة دراستنا ، ومن هذه النقود العثمانية الجهادي ، ومن انواعه جهادي قديم ، وسعره ١٠٥ قروش ، وجهادي به نقص ، وسعره حوالي ١٠٩ قروش . ولا ندري ماذا كان الجهادي ، الذي به نقص ، نوعا من العملة ، أم ان الجهادي ، في هذا المثال بالذات ، كان ناقصا قليلا . ووجد جهادي يابس ، وكذلك نصف جهادي جديد ، سعره ٤٠ قرشا . وقد ذكر الكرملي (٣٥) ان تسمية هذا النقد بالجهادي ، نسبة الى الجهاد ، واشار الى وجود جهادي من الفضة ، وكان سعر الجهادي الصحيح الوازن في دمشق ، في عام ١٢٧٦ هـ ، ١١٢ قرشا ، ونصف جهادي طري ٥٠ قرشا ، ونصف جهادي يابس ٣٩ قرشا . واختلفت تسميات الجهادي هذه في دمشق ، في فترة دراستنا ، عن تسمياته واسماره فيها في عام ١٨٣٩ ، وما حول ذلك ، حين اشير فيها الى جهادي قديم وجهادي جديد .

ومن النقود الذهبية في غزة المحبوب ، ولعله مختصر من زر محبوب ، والتسمية مشتقة من كلمة « زر » الفارسية ، وتعني الذهب ، وكلمة « محبوب » العربية . واشارت وثائق غزة الى تداول محبوب اسلامبولي فيها . ووجدت ، في غزة ،

قطعة نصف محبوب ، وسعرها ٢٠ قرشا . ووجد نقد ذهبي باسم خيري ، وسعره ٣٠ قرشا . ووجدت خيريات نواقص ، سعر واحدتها ٢٩ر٤ قرشا . وكان في التداول قطعة ربع خيري ، وسعرها حوالي ٧ قروش . واشارت وثائق غزة الى نقد خيري قديم . ولم يرد ذكر الخيري بين فئات المعاملة في دمشق في قائمتين من عامي ١٢٧٤ و ١٢٧٦ هـ . ووجدت في مصر ، حوالي فترة دراستنا ، خيرية مصرية .

واشارت وثائق غزة الى نقد ذهبي من نوع ربع عدلي ، وسعره ٦ قروش . وقد وجد نقد عادلي في دمشق في حوالي ١٨٣٩ ، ولم يرد له ذكر فيها ، في عامي ١٢٧٤ و ١٢٧٦ هـ . ووجد في غزة ايضا نقد فندقلي ذهبي . ويقول الكرملي (٣٦) . ان هذا النقد هو نفسه البندقلي ، نسبة الى البندقية . وكان سعر قطعة فندقلي صحيح في غزة ٦٠ قرشا . ووجد منه نصف فندقلي وربع فندقلي . وهذه الاخيرة كانت اكثر شيوعا ، وسعرها ١٥ قرشا . ووجد ربع فندقلي سادة ، سعره ١١ قرشا . ولم يرد ذكر الفندقلي في دمشق في قائمتين من عامي ١٢٧٤ و ١٢٧٦ هـ . ووجد في غزة ما عرف بنصف جنزيرة ، ولعلها من الذهب ، وسعرها ٢٠ قرشا .

واستخدمت في غزة ، في فترة دراستنا ، عدة ليرات ذهبية ، منها الليرة المجيدية ، نسبة الى السلطان عبد المجيد ، وسعرها ١٢٠ قرشا . وكان سعرها في دمشق في ١٢٧٤ هـ ١١١ قرشا ، وفي ١٢٧٦ هـ ٥ر١١١ قرشا . ووجدت الليرة المسكوبية ، وسعرها ١٣٠ قرشا ، في حين كان سعرها في دمشق في ١٢٧٤ هـ ٥ر٩٧ قرشا ، وفي ١٢٧٦ هـ ١٠٠ قرش . ووجد كذلك ليرة بنيتوا او بنيته ، وسعرها ١٠٥ قروش ، ونقد ذهبي عرفت وحدته باسم مجر (جمعها مجرات) ، وسعرها ١٢٠ قرشا ، ولعله ليرة ، لانه ذكر بين الليرات الاخرى . وورد ذكر مجر شباك ، وسعره ٦٠ قرشا . ووجد المجر في دمشق في عام ١٢٧٦ هـ وسعره ٥ر٥٦ قرشا . والملاحظ ان وثائق دمشق ، المعاصرة لفترة دراستنا ، اشارت الى ليرات ذهبية اخرى لم يرد ذكرها في سجل غزة ، مثل الفرنساوية (سعرها ٥ر٩٥ قرشا في ١٢٧٤ و ٥ر٩٨ في ١٢٧٦ هـ) ، والانكليزية (سعرها ١٢٠ في ١٢٧٤ هـ و ١٢٤ في ١٢٧٦ هـ) والمصرية (سعرها ١٢٥ في ١٢٧٤ هـ و ١٢٦ في ١٢٧٦ هـ) ، وليرة ممدوحي (سعرها ٨٠ في ١٢٧٧ هـ) ، ودبلون (سعرها ٤٠٠ قرش في ١٢٧٦ هـ) ، وقرانيصة (سعرها واحد في ١٢٧٤ هـ و ١٢٧٦ هـ ، ومقداره ٥ر٥٧) ، وقرانيصة مربع (سعرها ٢٥٠ قرشا في ١٢٧٦ هـ) .

الحواشي :

(١) و (٢) Gatt, P. 153

(٣) سجل غزة ، ص ٤٣٤ ، ١٢ جا ٧٧/ (٢٦ تشرين الثاني ٦٠) .

(٤) سجل غزة ، ص ١٧ ، ختام ج ٧٣/ (٢٤ شباط ٥٧) .

(٥) سجل غزة ، ص ١٤٦ ، ٢٦ ذ ٧٤/(٧ اب ٥٨) .

(٦) سجل غزة ، ص ٢٤٦ ، ٤ ص ٧٦/ (٢ ايلول ٥٩) .

(٧) سجل غزة ، ص ٤٢٨ ، ٢٩ ر ٧٧/ (١٤ تشرين الثاني ٦٠) .

(٨) سجل غزة ، ص ٣٠٧ ، ٣ ب ٧٦ / (٢٦ كانون الثاني ٦) .

(٩) سجل غزة ، ص ٤٤١ ، ٤ ج ٧٧/ (١٨ كانون الاول ٦٠) .

(١٠) سجل غزة ، ص ٣١٧ ، ٣ ش ٧٦/ (٢٥ شباط ٦٠) .

(١١) سجل غزة ، ص ٩٧ ، ٥ جا ٧٤/ (٢٢ كانون الاول ٥٧) . (اختلاف الجمع بقرش يفسر بحذف الكسور) .

(١٢) سجل غزة ، ص ٦٢ ، ٥ر١ ٧٤/ (٢٤ تشرين الاول ٥٧) .

(١٣) سجل غزة ، ص ٩٨ ، ٥ جا ٧٤ / (٢٢ كانون الاول ٥٧) .

(١٤) سجل غزة ، ص ١٠١ ، غرة ج ٧٤ / (١٧ كانون الثاني ٥٨) .

(١٥) سجل غزة ، ص ٣٣٦ ، ٤ ل ٧٦ / (٢٥ نيسان ٦٠) . وانظر فيما سبق القسم الاول من البحث في (دراسات تاريخية) ، العدد الثامن ، ص ٢٥ .

(١٦) انظر حول الربع فيما يلي ، ص ٣١ .

(١٧) سجل غزة ، ص ٢٦٢ ، ٧ ر١ ٧٦/ (٤ تشرين الاول ٥٩) .

(١٨) سجل غزة ، ص ٣١ ، ٣ ن ٧٣ / (٢٧ نيسان ٥٧) ، وانظر ايضا : سجل غزة ، ص ٤٤ ، ١٤ ذ ٧٣/ (٥ اب ٥٧) ، ص ٩٢ ، ١٧ ر ٧٤ (٥ كانون الاول ٥٨) ، ص ٤٣٢ ، ١٠ جا ٧٧/ (٢٤ تشرين الثاني ٦٠) .

(١٩) سجل غزة ، ص ٤٣ ، ١٣ ذ ٧٣ / (٤ اب ٥٧) .

(٢٠) ترجمه عن الالمانية الدكتور كامل العسلي ، وهو من منشورات الجامعة الاردنية ، بدون تاريخ.

(٢١) سجلات محاكم دمشق الشرعية ، سجل رقم ٤٧٥ ، ص ١٠٧ ، ٢٢ ربيع الاول ١٢٧١/ (١٣ كانون الاول ١٨٥٤) .

(٢٢) Baedeker, p. XXX

(٢٣) سجل غزة ، ص ٤٤٧ ، ٢١ م ٧٧/ (٩ اب ٦٠) .

(٢٤) Baedeker, P. XXX

(٢٥) Baedeker, P. XXX

(٢٦) سجل غزة ، ص ٩٧ ، ٥ جا ٧٤/ (٢٢ كانون الاول ٥٧) .

(٢٧) انظر : هنتس ، ص ١٩ ـ ٢٠ ، ٣٠ ـ ٣٧ ، وانظر :
E. W. Lane, **An Account of the manners and customs of the modern Egyjptians**, 5th ed., London, 1860, p. 572.

(٢٨) انظر ■ Lane, P. 572

(٢٩) الذهبي ، نشر الكرملي ، ص ٧٦ .

(٣٠) Raymond, 1, 20; H. Bowen and H. A. R. Gibb, **Islamic Society and the West**, Vol. 1, in 2 parts, 1951, 1957, ii, 50.

(٣١) Baedeker, p. XVIII-XIX.

(٣٢) انظر : الكرملي ، ص ١٧٤

(٣٣) سجل غزة ، ص ٤٢٧ ، ٢٨ د ٢٨ ٧٧/ (١٣ ١٣ تشرين الثاني ٦٠) ، ص ٣٤٨ ، ١٣ ذا ٧٦/ (٢ حزيران ٦٠) ، وقد اشير اليها انها من الذهب وعرفت في دمشق في حوالي عام ١٨٣٩ ، انظر :
Jean-Paul Pascual, « Une neige à Damas au XIXe Siècle », **Bulletin d'Etu des Orientales** , t. XXVIII (1975), pp. 57-81, voir p. 60.

(٣٤) Baedeker, P. XXIX

(٣٥) ص١٧٢ .

(٣٦) ص ٢٣ .